

# ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية

\*  
عبد الفتاح أحمد الحموز

---

\* حصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة القاهرة / كلية دار العلوم .  
يعمل أستاذاً مساعداً بدائرة العلوم الإنسانية ، بجامعة مؤتة - الأردن .

## الملخص

تدور هذه الظاهرة في فلك ما يكثر استعماله من حيث اللفظ أو الكتب . فكثير الاستعمال يُعدّ في الغالب مُطرداً في القياس والاستعمال . والعرب تُكثرُ من التصرّف والتلعب فيه لتخفيفه استحساناً . ومما يُعدّ من مسائل هذه الظاهرة :

(١) ما غيّر عن أصله طلباً للخفة استحساناً ، وهو - كما يظهر لي - من باب الشاذّ في الاستعمال والقياس ، على الرغم من أن بعضه يكون أكثر استعمالاً من الأصل كما في القلب المكانيّ ، نحو آبار وآراء . ولعلّ ما يُعرّز ما غيّر تخفيفاً في هذه الظاهرة ما في هذا البحث من مسائل ، نحو : الحذف ، والإمالة ، والقلب المكانيّ ، والإعلال والإبدال ، وغير ذلك من المسائل الأخرى . ويُمكن إخضاع هذا التغيير في هذه المسائل وغيرها إلى نظريّة التيسير والسهولة في اللفظ أو الكتب ، كحذف الألف من البسمة وغيرها ، والتنوين ، وأحد حرفي التضعيف ، وحروف القسم ، والفعل العامل ، وغير ذلك من المحذوفات التي تطالع القارئ في هذا البحث ، والقول نفسه في الإعلال والإبدال والإمالة والقلب المكانيّ .

ولعلّ ما غيّر في هذه الظاهرة يمكن إخضاعه للاستحسان الذي يُعدّ من أدلة النحو على الرغم من أن بعض النحاة لا يُعتمد به .

(٢) المفاضلة بين مسألة وأخرى ، ومن ذلك الإكثار من أبنية التكسير ، والتقليل من أبنية التصغير ؛ لأنه أقلّ استعمالاً ، ولذلك كانت أبنية مستقلة (فُعِيل ، فُعَيْل ، فُعَيْمِل) . ومن ذلك أيضاً كون (فُعُول) جمعاً لـ (فَعَلَ) أكثر منه جمعاً لـ (فَعَلَة) ، وفواعل جمعاً لـ (فاعلة) صفة للأنثى ، وغير ذلك من المسائل المثورة في هذا البحث .

(٣) جعل الكلمتين كأنهما كلمة واحدة ، نحو : هَلُم ، ووصل (ما) الإسمية بحرف الحفّض ، وكون يا أبت كالكلمة الواحدة وغير ذلك مما في هذا البحث .

ويعدّ فارجو أن يُزيل هذا البحث ما علق بهذه الظاهرة من غبار الغموض والتناسي والإهمال .

تدور في مظان اللغة والنحو المختلفة أحكاماً يطلقها النحويون على ما سُمع من الكلام العربي ، نظمه ونثره ، من حيث الحُسْن أو الإجازة أو الضعْف أو غير ذلك من الأحكام المختلفة التي تطالع قارئ هذه المظان . ويتراءى لي أنه لا بُد من الإشارة بإيجاز إلى بعض هذه الأحكام لما لكثرة الاستعمال من صلة وثيقة بها من حيث حذوها ، والقول نفسه بالنسبة لأدلة النحو كالسماع والقياس والاستحسان من حيث إجازة الحَمْل عليها أو عَدْمها .

فمن أحكامهم الجائز ، وهو ما يدور في فلك كثرة الأوجه الإعرابية الجائزة أو المحتملة في كثير من الشواهد القرآنية ، والتي في كلام العرب ، نظمه ونثره ، ويتراءى لي أنه فرغ للأصل الذي يحتمل عليه الشاهد ، كحذف المبتدأ والخبر اللذين لا مانع من حذفها . وهو عند الرماني المأز على جهة الصواب (ص ٧٣) .

والقبيح ، وهو ما يُوسَم به الكلام الذي لا يخضع لسلطان القياس والسماع وغيرهما من أدلة النحو . ومما عُد من ذلك رفع المضارع في جواب أداة شرط جازمة متلوة بفعل شرط غير ماضٍ لفظاً ومعنى أو معنى (السيوطي ، الاقتراح : ١٠) والقبيح عند سيبويه هو وضع اللفظ في غير موضعه نحو : قد زيداً رأيت ، وكَي زيداً يأتيتك (سيبويه : ٢٤/١) . وهو عند الرماني : « هو المتكررة في نفس الحكيم » (الرماني : ٧٣) .

والحَسَن ، وهو الذي يُوسَم بالحسن معنىً وقياساً : « فأما المستقيم الحَسَنُ فقولك : أتيتك أمس ، وسأتيتك غداً » (سيبويه ، ٢٤/١) . ومما عُد من ذلك رفع المضارع في جواب أداة شرط جازمة إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى (السيوطي ، الاقتراح : ١٠) .

والشاذ ، وهو ما فارق ما عليه بابه ، وانفرد عنه ؛ لأنَّ الشذوذ التفريق والتفرد<sup>(١)</sup> . وقيل إنه ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته ، نحو : القَوْد والحَوكة وغيرهما مما يجب فيه إعلال العين (ابن الحاجب : ٢٠/١) . وقيل إنَّ ما خالف القياس وقُل وجوده يعدُّ شاذاً ونادراً (ابن الحاجب : ٢٠/١) ، وما قُل ولم يخالف يعدُّ نادراً (ابن الحاجب : ٢٠/١) . وذكر الرماني أن النادر هو الخارج عن النظائر إلى قلة في بابهِ (الرماني : ٧٣) ، ومنه قول العرب : ناقة بها خَزَعَال (داء) (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ١٥١/١) ، لأنَّ فعلاً لم يرد في غير المضاعف إلا في هذا .

والمطرَّد ، وهو الجاري على النظائر (الرماني : ٧٣) ، وقيل إنه ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة (ابن جني : ٩٦/١) ، (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٠٩/١) ، ولقد قَسَم النحويون الكلام العربي من حيث الشذوذ والاطراد أربعة أقسام :

(١) كلام مطرَّد في القياس والاستعمال ، وهو الغاية المطلوبة ، نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

(٢) كلام مطرَّد في القياس شاذ في الاستعمال ، ومن ذلك (وَدَعَ) ماضي (يَدْعُ) ، (وَدَرَ) ماضي (يَذَرُ) ، وقولهم : مكانٌ مُثْقِلٌ ، وهو القياس ، ولكن الأكثر في السماع (ياقل) على الرغم من كون الأول مسموعاً (ابن جني : ٩٦/١) ، (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٠٩/١) .

- (٣) كلامٌ مُطَرَّدٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس ، نحو : اسْتَحَوَذَ ، واستَصَوَّبَ ، واستَنَوَّقَ ، واستَقِيلَ الجمل ، واستتست الشاة ، وغير ذلك مما جاء فيه على الأصل من غير أن تُقَلَّبَ فيه الواو أو الياء ألفاً بعد نقل فتحها إلى الحرف الساكن قبلها (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٤٨١/٢) .
- (٤) كلامٌ شاذٌّ في القياس والاستعمال ، نحو : مَصُوءٌ ومَذُوءٌ ، ومَقُوءٌ ، وأضرابها مما كان من باب مفعول ؛ لأنَّ القياس والسماح فيها حَذَفُ إحدى الواوين<sup>(١)</sup> .

والضعيف هو الذي يكون في ثبوته كلامٌ ، وهو مبنيٌّ للشاذِّ والناذر ، (ابن الحاجب : ٢٠/١ ، ٩/٢) ، والضعف عند الرمانى : «نقصان القوة عن الحد وهي عليه (كذا) ، والناذر أضعف من المطرود في البيان» (الرمانى : ٧١) . ومما عُدَّ من ذلك قُرطاس بضم الطاء ؛ لأنَّ الفصحى الكسرة .

ويظهر لي حملاً على ما مرَّ أنَّ ما غيِّرَ لكونه من باب ظاهرة كثرة الاستعمال يمكن أن يكون من باب الكلام الشاذِّ في القياس والاستعمال ، فكثيرٌ من مسائل الحذف في هذا البحث يُعَدُّ فيها الحذف اعتباطياً ، ولا مسوغَ له إلا التخفيف لكثرة دورانه على الألسنة أو كثرة كتبه ، فحذف الألف في البسملة في الكتب تخفيفاً على الكاتب لكثرة كتبها يُعَدُّ شاذاً في القياس ؛ لأنَّ الأصل في ألف الوصل الحذف لفظاً ، والإثبات كتباً ، أمَّا حذف الألف في (ذلك وهذا وأولئك) وغيرها ففي الكتب فقط ، والقول نفسه في حذف الياء من : لا أدر ، والألف من : لم أبُل ، والواو من : لم يُدْعَ ، من حيث التخفيف . . لفظاً وكتباً لكثرة الاستعمال ، والقول نفسه فيما مرَّ من حيث الاستعمال . ومما يعد من هذه المسألة الإتيان في قراءة ابن أبي عبلة : «الحمد لله» (سورة الفاتحة : آية ١) ، وقراءة أهل البادية : «الحمد لله» بضم اللام الخافضة إتياناً لضممة دال (الحمد) الإعرابية ، ولعلَّ ما يعزُّر ما أذهب إليه قول ابن جني : «وكلاهما شاذٌّ في القياس والاستعمال إلا أنَّ من وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أنَّ هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشدَّ تغييراً ، كما جاء عنهم لذلك : لم يكُ ، ولا أدر ، وأيش تقول ، وجايجي ، وسايسو ، . . . . .» (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٧/١) .

ومما يُعَدُّ شاذاً أيضاً في القياس والاستعمال في هذه المسألة بعض الألفاظ التي تعد مقلوبة ، لأنَّ القلب المكاني ليس مقيساً عند كثير من النحويين ، وما استعمل من المقلوبات يُعَدُّ شاذاً في الاستعمال أيضاً .

ومن ذلك أيضاً إمالة ما لم تتوافر فيه قيود الإمالة نحو الحجاج والعجاج علمين في حالتي النصب والرفع ، والقول نفسه في الناس وغيره مما أميل لكثرة الاستعمال .

وبعد فلعلَّ المراد بكثرة الاستعمال كثرة الدوران وشيوعه لفظاً ، أولفظاً وكتباً أحياناً ، ولسنا ننكر أنَّ بعض ما كثر استعماله عند أجدادنا يكاد يكون من باب قليل الاستعمال إن لم يكن قد تنوسي تماماً كلفظة (هن) . فكثير الاستعمال يُعَدُّ مطرداً في القياس والاستعمال غالباً .

وبعد فإن ما يمكن أن يُعَدَّ من مسائل ظاهرة كثرة الاستعمال يمكن إخضاعه لنظرية التيسير

والسهولة التي تدور في فلك تخفيف ما يكثر دورانه على اللسان أو ما يشيع كتبه ؛ لأن العرب يميلون إلى التصرف والتلعب فيما يكثر استعماله في اللفظ والكتب .

ويظهر لي أنه يمكن عد هذا التخفيف في مثل هذا التصرف أو التلعب الذي يكمن في الحذف ، أو القلب المكاني ، أو الإعلال والإبدال ، أو الإمالة ، أو جعل الكلمتين كلمة ، وغير ذلك من مسائل هذه الظاهرة - من أدلة النحو كالمقياس والسماح والاستحسان وغيرها ، ويظهر لي أيضا أنه يمكن عد ذلك من باب الاستحسان (ابن جني ، ١٣٦/١ : ١٢/٢) ، (ابن الأنباري ، ١٩٧١ : ٨١) ، (السيوطي : ٨٦) الذي هو ترك قياس الأصول للدليل ، كرفع المضارع في جواب أداة شرط جازمة وفعل الشرط ماضٍ لفظاً ومعنى أو معنى ، وقيل إنه تخصيص العلة كجمع أرضٍ على (أرضون) على أن الواو والنون عوض من ذهاب تاء التانيث في المفرد ؛ لأن القياس في المفرد (أرضه) .

ومن مسائل الاستحسان استحوذ وأضرابه لأن فيها تنبيهها على الأصل في بابها . وجمع ميثاق على ميثاق بدلاً من موثق برء الواو ، لإزالة الكسرة التي أوجبت قلب الواو ياء في المفرد ، ولكن ذلك استحسن ؛ لأن الجمع تابع في الغالب لمفرده إعلالا وتصحيحا .

ومن ذلك أيضا صرف ما كان من باب هند ونوح استحسانا لحقة الصرف على الرغم من أن القياس المنع من الصرف ، وإلحاق نون التوكيد باسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع استحسانا لا عن قوة علة أو عن استمرار عادة .

ولقد عد ابن جني الاستحسان ضربا من الاتساع كترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، وقلب الواو ياء في الفتوى والتقوى استحسانا من غير علة قوية إلا التفريق بين الاسم والصفة على الرغم من أن الاسم قد شارك الصفة في أشياء كثيرة .

ولقد اختلف في الأخذ بالاستحسان فمن النحاة من أجازها ، ومنهم من لم يجزه . ويظهر لي أن التخفيف استحسانا في كل ما يدور في فلك ظاهرة كثرة الاستعمال يؤخذ به من غير ترددٍ لشيوع هذه الظاهرة في مسائل كثيرة ، ولأنه تخفيف تميل إليه العربية في كثير من مسائلها لتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة العربية لفظاً .

وبعد فلعل ما دفعني إلى عد كثرة الاستعمال ظاهرة لغوية أنها تشيع في مسائل كثيرة من العربية كشيوع الشذوذ والتعويض والقلب المكاني وغيرها .

ويطالعنا السيوطي بإفراد باب هذه الظاهرة في كتابه النفيس (الأشياء والنظائر في النحو) (٣) . وتكاد ظاهرة كثرة الاستعمال تعتمد في كثير من أبواب النحو ومسائلها ؛ لأنها يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

وذكر ابن يعيش أن الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها . ونقل عنه السيوطي (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٨/١) ، أن اللفظ إذا كثر على السبب أثروا تخفيفه ، وتفاوت هذا التخفيف مقيّد بتفاوت الكثرة والشيوع ، فلما كان القسم مما يكثر استعماله ودورّه على الألسنة بالغوا في تخفيفه بحذف فعل القسم كما سيأتي فيما بعد .

وذكر ابن جني أن العرب يكثرُونَ من التصرف في اللفظة التي يكثر استعمالها : «... وكأي من رجل . ثم إنها لما كثر استعمالها لها تلعبت بها العرب كاشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نطقها ، فقدّمت الياء المُشدّدة على الهمزة فصارت (كَيّا) بوزن كَيْعٍ» (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠/١) .

وقلة الاستعمال لم يتخذها اللغويون والنحويون أصلاً يجب التقيد بقيوده : «وأما إذا ولي نون (من) ساكن آخر غير لام التعريف فالشهور كسر النون على الأصل ، نحو : من ابنك ، ولم يُبال بالكسرتين لقلّة الاستعمال» (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢٤٦/٢ - ٢٤٧) .

ومما يجيء على الأصل يُعدّ أحياناً قبيحاً لقلّة استعماله ، فَلَفْظَةُ (ملك) المقلوبة من (مألك) حذفت همزتها بعد نقل حركتها إلى اللام الساكنة قبلها ، لأن أصلها بعد القلب في أحد الأقوال (مألك) ، وتحقيق الهمزة فيها يُعدّ قبيحاً لقلّة الاستعمال : «حتى إن التحقيق - وإن كان هو الأصل - قد صار قبيحاً لقلّة استعماله ...» (البغدادى : ٢٨٨/٤) .

وكون الكاف اسماً يُعدّ ضعيفاً عند أبي حيان لقلّة الاستعمال : «انتهى ما قالوه في هذا الوجه ، وهو ضعيف لاستعمال الكاف اسماً ، وذلك عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ...» (النحوي : ٣٥٣/١) . وكون الطرف (حوّله) صلة لـ (ما) أقيس من كونه صفة لها في قوله تعالى : «فلما أضاءت ما حوّله ...» (سورة البقرة ، آية ١٧) لقلّة استعمالها نكرة موصوفة : «و(ما) مفعوله ، و(حوّله) صلة معموله لفعل محذوف ، لا نكرة موصوفة ، و(حوّله) صفة لقلّة استعمال (ما) نكرة موصوفة ...» (النحوي : ٧٨/١) .

وعدم فك الإدغام في الأفعال الماضية المضعفة عند إسنادها إلى ضمير المتكلم أو المتكلمين المتصل نادر عند أبي علي الفارسي لقلته في الاستعمال : «فأما قولهم : ردّت ، وردّنا ، يريدون : ردّدت وردّدنا - فمن النادر الذي إن لم يُعتدّ به كان مذهبا لقلته في الاستعمال ، وأنه غير قوي في القياس ...» (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٧٤/١) .

وما يتوافر فيه القياس بالإضافة إلى كثرة الاستعمال يُعدّ أَرَجَحَ من غيره ، فإبدال بعض بني تميم الواو من الألف في (أفقى) ليس بقوي عند أبي علي الفارسي ، لأن المشهور المستعمل عندهم إبدال الياء منها : «وليس هو أيضاً من طريق السماع في كثرة إبدال الياء منها ، لأن الياء يبدلها من الألف في الوقف فيما حكاه عن الخليل وأبي الخطاب فزارة وناس من قيس ، وفي الوصل والوقف يبدلها منها

طبيء ، فما كثر في الاستعمال وعضدّه قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف» (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٦٤/١) .

ولعل ما يعزّز احترام النحويين واللغويين لهذه الظاهرة ما في الشعر العربي من الضرائر وما في الكلام المنثور من الندرة والشذوذ .

وتعدّ هذه الظاهرة إحدى الوسائل الهامة في المفاضلة بين مسألة وأخرى في النحو واللغة ، ومن ذلك الإكثار من أبنية الجموع والتقليل من أبنية التصغير : «ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصغر ، وهم إليه أحوج - كثروا أبنية الجمع ووسّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع . . . . ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً - صاغوها على وزن ثقل ، إذ الثقل مع القلة محتمل . . . » (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ١٩٢/١ - ١٩٣) ، ولذلك لم يجوز البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه لقلة الاستعمال (النحوي : ٢٤٩/٤) . ولعل ما يعزّز ذلك أن النحويين قد سمّوا بعض أبواب النحو بكثير الاستعمال نحو : باب كان وأخواتها ، وباب إن وأخواتها ، وباب أفعال المقاربة .

ومن ذلك عدّ كسر الهاء في (فيه) أولى من ضمّها في قراءة عبد الله بن يزيد : «أحقّ أن تقوم فيه فيه رجال» (سورة التوبة : آية ١٠٨) لكثرة الاستعمال ، «فإن قيل : لم كسر الأول وضم الآخر وهو عكس الأمر ، ففيه قولان ، أحدهما أن الكسر في نحو هذا أفشى في اللغة فقدم ، والضم أقل استعمالاً فأخّر . . . » (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٠٢/١) .

وكثيراً ما تطالعنا في مظان النحو واللغة عبارات تدل على أهمية هذه الظاهرة ، منها : أن هذا غريب الاستعمال ، فليس له وجه (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٦١/٢) ، وأنه قليل في الاستعمال قوي في القياس (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١١٩/٢) ، وأنه شاذ من طريق الاستعمال (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٦/٢) ، وأنه بما طرح في كلامهم ولم يستعمل (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٣/١) .

ولعل كثيراً مما عدّ من هذه الظاهرة كما يدور مرّ في فلك تيسير النطق بتلك الألفاظ التي كثر دورانها على الألسنة ، والقول نفسه في الألفاظ التي كثر كتبها من حيث التخفيف ، ولذلك لجأ العرب إلى التصرف فيها بالحذف أو القلب المكاني ، أو الإعلال والإبدال ، وغير ذلك مما سنعرّضه بشيوع هذه الظاهرة في العربية ، والتجاء النحويين واللغويين إليها عند استعصاء التأويل والتقدير في مسألة ما بعدّها من مسائلها .

ويرأى لي أن ما غرّ في هذه الظاهرة من الألفاظ لم تفكر العرب في تغييره قبل شيوعه ، فلجئوا إلى ذلك بعد كثرة دوران تلك الألفاظ الأصيلة على ألسنتهم ، ولعل ما غرّ أيضاً لم يكن مصدره التفكير والتأمل بل السليقة والاعتباط إذا استثنينا تلك الألفاظ التي حذفت منها بعض الحروف في الرسم الإملائي ، ولعل ما يعزّز ما نذهب إليه من حيث توافر هذه الظاهرة ما يطالعنا من حذف في

رسم بعض الألفاظ الإملائي ، فحذف الألف من البسملة لم يُصَرِّ إليه إلا بعد كثرة دورانها على الألسنة وكثرة كتبها ، ولسنا مع الأخفش فيما تراءى له من حيث تصوُّر العرب لما يكثر استعماله ، فابتدءوا بتغييره ، «وقال ابن الدهان في (الغرة) : ذهب الأخفش إلى أن ما غيِّر لكثرة استعماله إنما تصوُّرته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بد من استعماله ، فبدءوا بتغييره علماً بأن لا بُدَّ من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره . . . . .» (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ١ / ٢٧٠) .

وبعد فلقد رأيت أن أُعزِّز هذه الظاهرة بما يمكن إخضاعه لها من مسائل العربية ، لتزداد وضوحاً من حيث التجاء كثير من النحويين إليها في كثير من المسائل التي يستعصي تأويلها ، ولعلَّ أهم هذه المسائل ما يلي :

### ( ١ ) الحذف

لعلَّ هذه الظاهرة تبدو واضحة فيما عُدَّ من المحذوفات من مسائلها . فهي مسألة تطالعنا في فيض غزير من المحذوفات التي استعصى تأويلها على النحويين واللغويين ، لأنَّ الحذف فيها اعتباطي لا يخضع لقياس في كثير منها ، ولذلك كان لهذه الظاهرة دور رئيس من حيث الاستغناء عن التأويل والتعليل ، وإليك بعض هذه المحذوفات لتكون شاهداً عدلاً على شيوعها في العربية .

### ( ١ ) حذف الألف في الرسم الإملائي

وَمَا حُذِفَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَلْفُ لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ مِنْ حَيْثُ الْكُتُبُ الْبِسْمَلَةُ ، وَفِي حَذْفِهَا مِنْ (بِسْمِ اللَّهِ) مَذَاهِبٌ ، مِنْهَا أَنَّهُ حُذِفَتْ لِكثَرَةِ دَوْرَانِهَا تَخْفِيفاً وَاجْتِصَاراً ، لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ تَسْقُطُ فِي وَصْلِ الْكَلَامِ ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى ادْعَاءِ حَذْفِهَا فِي اللفظ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَا حَذْفَ فِي (بِسْمِ) ، لِأَنَّ الْبَاءَ دَاخِلَةً عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ الَّتِي لَا تَعْوِضُ فِيهَا مِنْ لَامِ (اسْمِ) الْمَحْذُوفَةِ ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : سُمِّ بِكسر السين وضمها ، فَحَذِفَتِ الْكسرة لِتَوَالِي كسرتين ، كسرة الْبَاءِ وَكسرة السَّيْنِ ، أَمَّا الضَّمَّةُ فَحُذِفَتْ لِصُعُوبَةِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْكسَرِ إِلَى الْضَمِّ ، وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَقْلُ تَكْلُفًا مِنْ ادْعَاءِ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْلَى<sup>(٤)</sup> ، وَلَعَلَّ مَا يُوْخَذُ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الظَّاهِرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ يَكَادُ يَكُونُ مُحْصُورًا فِي (بِسْمِ اللَّهِ) ، فَهِيَ تُثَبَّتُ فِي مِثْلِ : بِاسْمِ رَبِّكَ ، وَغَيْرِهِ ، وَقِيلَ إِنَّهَا تَحْذَفُ أَيْضًا فِي : بِاسْمِ الْقَادِرِ ، وَبِاسْمِ الْعَزِيزِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِي وَالْأَخْفَشِ . وَقِيلَ أَيْضًا إِنَّهُ يَجِبُ إِثْبَاتُهَا فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُتَعَلِّقُ .

وفي العربية ألفاظ أخرى حُذِفَتْ فِيهَا الْأَلْفُ خَطَأً لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ حَفْظُهَا السِّيَوطِي فِي مُؤَلَّفِهِ النَّفِيسِ (مِصْبَحُ الْهَوَامِعِ)<sup>(٥)</sup> ، وَمِنْهَا (الرَّحْمَنُ) بِقَيْدِ كَوْنِهِ مَقْتَرَنًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (السِّيَوطِي) ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٣٢٨/٦ ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ دَوْرَانُهُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَكُتْبِهِ ، وَلِذَلِكَ حُذِفَتْ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا عَلَى الْكَاتِبِ عَلَيَّ الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كُتْبَهَا لَيْسَ مُلَبِّسًا كَمَا لَوْ كُتِبَتْ فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِ(اللَّهِ) فِي الْوَقْفِ . وَقِيلَ إِنَّ قَيْدَ اقْتِرَانِهِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَكْمُنُ فِي أَنَّهُ وَصِفٌ خَاصٌ بِاللَّهِ ، أَمَّا (رَحْمَانٌ) فَلَفْظٌ عَامٌ لَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَلِذَلِكَ تُكْتَبُ الْأَلْفُ فِيهِ<sup>(٦)</sup> ، فَلَا مُخَوِّجٌ إِلَى تَخْفِيفِهِ فِي الْكُتُبِ .



ومنها اسماً الإشارة : ذلك ، وأولئك ، بقيد اقترانها بلام البعد وحرف الخطاب ؛ لأن حذف الألف من (ذا) يُثَبِّت على حرف واحد ، ومن (هذاك) إجحاف بالحذف ، لأن فيه حذف ألف حرف التنبيه . ولعل هذا الحذف يعود إلى كثرة استعمال أَسْمَاء الإشارة ، فَحُذِفَت الألف تخفيفاً على الكاتب (السيوطي ، مع الهوامع : ٣٣١/٦) ، (سيبويه : ٧٩) .

ومنها (الحِث) علماً مقترناً بالألف واللام ، لئلاً يلتبس بحِث عَلَمًا ، ولسنا نُثَبِّرُ كونه قليل الاستعمال في عصرنا ، أمّا في الجاهلية والإسلام فقد كان كثير الاستعمال (السيوطي ، مع الهوامع : ٣٣١/٦) . ولعلّ ما يعرّز هذا الحذف تخفيفاً لكثرة استعماله أنهم أجازوا حذفها في الأعلام العربية وغير العربية الزائدة على ثلاثة أحرف ، لئلاً يصبح العلم على حرفين ، نحو : مالك وصالح وخالد وإبراهيم وإسماعيل وإسحق وسليمان ، ولكنهم لم يميزوا هذا الحذف فيما لم يكثر استعماله ودورانه كتباً ولفظاً نحو : حامد وجابر وطالوت . ولم يميزوه في داود لحذف إحدى واويه ؛ لئلاً يكون إجحاف في الحذف .

ومن ذلك حَذْفُها في جمعي التصحيح على أن جمع المذكر محمول على المؤنث الذي قُيِّد في هذه المسألة بأن يكون فيه ألفان ، نحو : عابدات ، وصالحات ، أمّا جمع المذكر فلم يُقَيِّد بهذا القيد . وقُيِّد هذا الحذف أيضاً بأن يكون الجمع غير ملتبس بالمفرد ، فلا يصح ذلك في (طالحات) ؛ لأنه يلتبس بطلّحات ، ولا في (حاذيرين) ، لأنه يلتبس بحاذرين ، وعدم التضعيف وعدم اعتلال اللام . ولعل كثرة الاستعمال تكمن في كثرة هذين الجمعين في كلام العرب .

ومنها ما كان من باب (مفاعيل) من الجمع المُكسَّر بقيد كثرة استعماله وعدم لبسه وعدم كون الألف فاصلةً بين حرفين متماثلين ، لئلاً يلتقيا بعد الحذف . وهي مسألة مكروهة في الخط ككراهتها في اللفظ (السيوطي ، مع الهوامع : ٣٢٨/٦) . نحو : محارب ، وملائكة وتمائيل ، أما سكاكين فلا حذف فيه ، لئلاً يلتقي حرفان متماثلان ، وكذلك دراهم لئلاً يلتبس بالمفرد (درهم) .

ومن ذلك أيضاً حذفها لفظاً وخطاً لكثرة الاستعمال ، ومنه لفظة (هَلُم) اسم الفعل ، لأن أصلها : هالُم ، فَحُذِفَت الألف لكثرة الاستعمال ، وَجُعِلَت الهاءُ وَلَمْ أَسْمَ واحداً على أن التركيب بعد الإدغام ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أنها رُكِّبَا قبل الإدغام ، لأن الأصل عنده «ها الم» فَحُذِفَت ألف الوصل للدرج ، والألف لاتقاء الساكنين ، ثم نُقِلَت ضمة الميم الأولى إلى الساكن قبلها ، ليصح الإدغام . وذهب الفراء إلى أن الأصل «هَلْ أُم» على أن (هل) للزجر ، و(أُم) فعل أمر ، فنُقِلَت ضمة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها تخفيفاً ، ثم حُذِفَت الهمزة . ويتراءى لي أن أول الأقوال أظهرها لبعده عن التكلف ، ويموز أن تكون هذه اللفظة مركبةً تركيب خمسة عشر ، فلا ضرورة إلى ادعاء الحذف<sup>(٧)</sup>

ومن ذلك أيضاً قولهم في القسم : أم والله في : أما والله ، على أن الألف حُذِفَت لكثرة الاستعمال لفظاً وخطاً (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠/١) . ويتراءى لي أن ذلك محمول على الاختزال .

ومما يمكن عدّه من هذه الظاهرة قولهم : كاءٍ ، إحدى لغات (كأَيّ) <sup>(٨)</sup> ، على أن الألف حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال ، لأن الأصل (كاءٍ) (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠/١) .

## ( ٢ ) حذف فاء الكلمة

ومما حذفت فاءه لكثرة الاستعمال ما كانت فيه هذه الفاء همزة أصيلة من أفعال الأمر ، نحو : كُلْ ، وَخُذْ ، وَمُرْ ، وَأَضْرِبْهُمَا ، لأن أصلها : أَكُلْ ، أَخُذْ ، أَمُرْ ، بِاسْكَانِ الهمزة ، فجاءت بالف الوصل للتخلص من صعوبة النطق بالسكان ، فصارت هذه الأفعال : أَكُلْ ، أَؤْخُذْ ، أَوْمُرْ ، لأنّ القياس قلب الثانية وأوّل لانضمام ما قبلها ، فالتقى هزتان كما هو بينٌ ، فحذفت الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، لأن الهمزة من أصعب الأصوات نطقاً ، ثُمَّ حُذِفَتْ أَلِفُ الوصل ؛ لأنّ عين هذه الأفعال متحرّكة ، فصارت : كُلْ ، خُذْ ، مُرْ ، والحذف في (مُرْ) أقلّ مما هو في (كُلْ) عند الرضي <sup>(٩)</sup> ، لأنه أقلّ استعمالاً : « والتزموا هذا الحذف في (خُذْ) ، و(كُلْ) دون (مُرْ) ، فإنّ الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس بلام هذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقلّ استعمالاً من (خُذْ) و(كُلْ) . . . » . ويتراءى لي أن الحذف لكثرة الاستعمال في هذه الأفعال وأضرابها أظهر من الإبقاء ، لأن اجتماع هزتين مستثقل في العربية .

ومن ذلك حذفها في (يدع) في قول الفرزدق <sup>(١٠)</sup> :  
وَعَصْ زَمَانٍ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتاً أَوْ مُجْلُفً  
وقياس هذا الفعل عند ابن جني (يُودَعُ) بالبناء للمفعول ، على أن الواو حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو حذف شاذ ، ويتراءى لي وجه آخر ، وهو اختلاس الواو كما يفعل بالياء والألف ، فلا محوج إلى ادّعاء الحذف <sup>(١١)</sup> .

ومن ذلك حذف التاء الأولى في الأفعال : يَتَسَبَّحُ ، يَتَقَيُّ ، يَتَخَذُ ، وأسماء الفاعلين منها : مُتَسَبِّحٌ ، مُتَقَيٌّ ، مُتَخَذٌ ، وقيل إن هذا الحذف شاذ <sup>(١٢)</sup> ، أما الماضي من هذه الأفعال فلم يرد الحذف فيه إلا في (تَقَيُّ) ، لأن أصله (اتقى) ، وحُذِفَتْ أَلِفُ الوصل منه بسبب حذف الساكن الذي بعدها ، والمحذوف في هذه الأفعال الفاء ، على أن التاء زائدة ، أما التاء المحذوفة فهي بدل من الواو في (يَتَسَبَّحُ) ، و(يَتَقَيُّ) ، أما (يَتَخَذُ) فأصله (يَفْتَعِلُ) ، لأنه من الأخذ ، فأصل ماضيه (اتَّخَذَ) ، على أن الهمزة لُيِّنَتْ ، فأصبحت ياءً حملاً على حركة ما قبلها ، ثُمَّ قُلِبَتْ تاءً ليصح الإدغام ، ولما حُذِفَتْ التاء الساكنة حُذِفَتْ أَلِفُ الوصل معها ، لأنه لا ضرورة إليها بعد حذف الساكن . وذهب الزجاج إلى أن أصل (تَخَذَ) هو (اتَّخَذَ) ، وهو ليس بصحيح عند الرضي : « وقال الزجاج : أصل (تَخَذَ) (تَخَذَ) ، حُذِفَتْ التاء منه كما في (تَقَيُّ) ، ولو كان كما قال لما قيل (تَخَذَ) بفتح الخاء ، بل تَخَذَ يَتَخَذُ كَجَهَلٍ يَجْهَلُ جَهلاً بمعنى : أخذ يأخذ أخذاً ، وليس من تركيبه » (الاسترأبادي ، ١٩٧٥ : ٢٩٣/٣) . وقيل إن (اتَّخَذَ) من (تَخَذَ) بكسر الخاء ، وذهب الجوهري (ابن منظور ، اللسان) إلى أن الاتخاذ من الأخذ على أن فيه إدغاماً بعد تليين الهمزة ، ولكثرة الاستعمال بلفظ الاتفعال توهموا أن التاء أصيلة ، فبنوا منه : فَعِلَ يَفْعَلُ ، فقالوا : تَخَذَ يَتَخَذُ ، بكسر العين في الماضي ، ولا ضرورة إلى هذا التوهم المشار إليه لوجود (تَخَذَ) بكسر الخاء في العربية .

وَمَا يُمْكِنُ حمله على حذف الفاء حذف الهمزة الزائدة في مضارع (أفعل) تخفيفاً لكثرة الاستعمال نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وَأَعْلَمَ يُعْلِمُ ، وَأَضْرَبَهَا ، والقول نفسه في : أَعْلَمَ أَعْلِمُ ، وَأَكْرَمَ أَكْرِمُ ، على أن الهمزة حُذِفَتْ من الفعلين المضارعين المصدرين بياء المضارعة تخفيفاً لكثرة الاستعمال حملاً على حذفها في الفعلين المضارعين المصدرين بهمزة المتكلم لالتقاء همزتين ، وهي مسألة مستقلة في العربية ، والقياس فيهما قلب الثانية واواً في تصغير (آدم) على (أُوَيْدِم) (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٦٠/٣) .

وَمَا حُذِفَتْ فِيهِ الفاء من الأسماء قول العرب : وَيُلْمُهُ بكسر اللام والميم ، ومن ذلك قول المتنخل الهذلي (ابن منظور ، اللسان - امم) ، (ابن الانباري ، الانصاف : ٨٠٩) ، (السكري : ٢٤/٢) :

وَيُلْمُهُ رجلاً يأتي به غَبْنًا إذا تَجَرَّدَ لا خَالًا<sup>(١٣)</sup> ولا بَخْلًا قيل إنَّ أصل (وَيُلْمُهُ) : وَيُلُّ لَأُمِّهِ ، على أن لام (ويل) وهمزة (أُمِّهِ) حذفنا تخفيفاً لكثرة الاستعمال . وقيل إنَّ الأصل : وَيُلُّ أُمِّهِ ، على أن الهمزة حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وَكُسِرَتْ لام (ويل) إتياعاً لكسرة ميم (أُمِّهِ) . وقيل إنَّ الأصل : وَيُّي لَأُمِّهِ ، على أن همزة (أُمِّهِ) حذف تخفيفاً (ابن منظور ، اللسان : ٣١/١٢) . والقولان الأخيران أقل تكلفاً من حيث الحذف .

ومن ذلك قولهم : «اطْلُبْهُ مِنْ حَيْثُ أَيْسَ وَلَيْسَ»<sup>(١٤)</sup> : (ليس) أصلها : لا أَيْسَ ، والأيس اسمٌ للموجود ، على أن الهمزة حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال . أمّا ألف (لا) فَحُذِفَتْ لالتقاء الساكنين ، وفي الكلام حذف خبر (لا) النافية للجنس .

ومن ذلك قولهم : يا زَيْدُ ، في الاستغاثة ، على أن الأصل : يا آلَ زَيْدٍ ، فَحُذِفَتْ (آ) لكثرة الاستعمال ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو مذهب لا تُحَوِّجُ إليه ، لأن اللام المفتوحة حرفٌ خفض ، ويعزَّز ذلك كَسْرُها في العطف ، وهو مذهب البصريين<sup>(١٥)</sup> .

وقولهم : «أَهْءَ وَمَيْهَةٌ» (الميداني ، ١٩٥٥ : ٤٧/١) ، (ابن منظور ، اللسان - أمه-) : (المَيْهَةُ) : الجدري ، وقيل إنَّ أصلها : الأَمِيهَةُ ، على أن الهمزة حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك أيضاً حذف الهمزة من لفظ الجلالة والناس ، لأنَّ أصلها : إله ، وأناس في أحد التأويلات<sup>(١٦)</sup> .

وَمَا يُمْكِنُ حمله على حذف الهمزة ، فاء الاسم ، بحذف همزة القطع من (أيمن ..) في القسم لكثرة الاستعمال ، وللنحويين في هذه اللفظة من حيث كونُ همزتها قطعاً أو وصلاً مذهبٌ مبسوط في مظانها ، ويتراءى لي أن كونها ألف وصل أظهر ، ويعزَّز ذلك دخول لام الابتداء عليها : لَيُؤْمِنُ الله ، فَحُذِفَتْ ألف الوصل ، ومذهب الكوفيين أنها قطع ، لأنَّ أَيْمُنًا جمع يمين ، على أن الهمزة حُذِفَتْ في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ولقد رد المرادي هذا المذهب<sup>(١٧)</sup> .

## ( ٣ ) حذف أحرف المضارعة

ومن ذلك حذفها في أمر المخاطب تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، نحو : ادرس ؛ لأن الأصل في الدال الإسكان حملاً على المضارع (يُدْرُس) ، وجيء بألف الوصل للتخلص من صعوبة النطق بالسكان بعد حذف حرف المضارعة ، وقيل إن التخفيف في أمر الغائب لم يميز لقلة استعماله ، ولذلك قيل في أمره : لِيُدْرُس (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢/٢٥٩) ، ولذلك عُدَّت قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم - وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وغيرهم : «فبذلك فلتفرحوا» (سورة يس : آية ٥٨) بالتاء - خارجةً على الأصل ، لأن أمر الحاضر أكثر من الغائب : «فإن قيل : ولم كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرة ؟ قيل لأن الغائب بعيد عنك ، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدي إليه أنك تأمره ، فقلت : يا زَيْدُ ، قُلْ لعمرو : قُمْ ، ويا محمدُ ، قُلْ لجعفر : اذهب ، فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه ، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك ، لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك . . . . . وكان الذي حسن التاء هنا أنه أمرهم بالفرح ، فخطبوا بالتاء ، لأنها أذهب في قوة الخطاب ، فأعرفه ، ولا تقل قياساً على ذلك : فبذلك فلتَحْزَنُوا ، لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح ، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم ، فتؤكد ذلك بالتاء على ما مضى» (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١/٣١٣ - ٣١٤) ، (العكبري : ٦٧٨/٢) ، (ابن يعيش ، ١٩٧٣ : ١/٤٥) .

## ( ٤ ) حذف لام الكلمة

ومن الأسماء التي حُذِفَتْ لاماتها تخفيفاً لكثرة الاستعمال (الغَدُّ) من غير تعويض ؛ لأن أصله (الغَدُو) ، ولم يُسْتَعْمَل تاماً إلا في الشعر ، ومن ذلك :

لا تَقْلُوها واذْلُوها ذَلُوا إِنَّ مع اليوم أخاه غَدُوا  
(ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٢/٦٢٢) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ١/٦٤) ، (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٤/٤٤٩)

وقول لبيد (ابن منظور : ١٥/١٧) ، (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٢/٦٢٢) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ١/٦٤) :

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلها بها يوم حَلُوها وغَدُوا بلائع  
والنسب إليه غِدَوِي

ومما يمكن عُدُّه من هذه المسألة أيضاً يد ودم ، فالأولى أصلها يَدِي ، على أن الياء حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٢/٦٢٤) ، (ابن منظور : ١٥/٤١٩) ، والثانية دَمِي (أودمُو) ، على أن الياء حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما يظهر لي (ابن عصفور ، ١٩٧٠ :

٢/٦٢٤) ، (ابن منظور : ١٤/٢٦٧) . ومما جاء فيه على الأصل حملا على مذهب من عدّه من باب (فعل) قول الشاعر (ابن منظور : اللسان) :

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْمُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَعْقَابِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا  
ومنها قَوْهْمُ : عَبُّ الشَّمْسِ فِي : عَبْدُ الشَّمْسِ ، عَلَى أَنَّ ضِمَّةَ الدَّالِ نُقِلَتْ إِلَى الْبَاءِ  
السَّاكِنَةِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الدَّالُ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ تَخْفِيفِهَا (ابن منظور : ٦/١١٥) ، (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٩٨/١) ، (ابن الأنباري ، ١٩٨٣ : ٧٨) . ومما يمكن حمله على هذا قول بعض الناس : عَبُّ  
مُعْطِي فِي : عَبْدُ الْمُعْطِي ، عَلَى أَنَّ الدَّالَ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ حَرَكَتِهَا ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ  
لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ فِي وَصْلِ الْكَلَامِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ فِي عَبْدِ السَّمِيعِ وَأَصْرَابِهِ .

ومنها قَوْلُهُمْ فِي الْقِسْمِ : مُمَّ اللَّهُ فِي : أَيْمَنُ اللَّهُ ، فَحُذِفَتِ النُّونُ وَالْيَاءُ وَأُلْفَ الْوَصْلُ لِكثْرَةِ  
الاسْتِعْمَالِ تَخْفِيفًا (ابن منظور : ٦/١١٥) ، (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٩٨/١) ، (ابن الأنباري ، ١٩٨٣ : ٧٨) : «وقال أبو علي : المكروه منه أن يكون الإعلان على التوالي ، أمّا إذا لم يكن كذلك  
كما تقول في (ايمن) : مُمَّ اللَّهُ بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك (مُمَّ اللَّهُ) كثيرا : مُمَّ اللَّهُ ، فليس  
ذلك بمكروه» (الاسترأبادي ، ١٩٧٥ : ٢/٩٤) ، (ابن الأنباري ، الانصاف : ١/٤٠٨) ، (ابن  
منظور : ١٣/٤٦٣) . ولعل ما في (ايمن) مِنْ أَوْجِهٍ يُعَدُّ مِنْ بَابِ اللُّغَاتِ ، جَاءَ فِي (لسان العرب) :  
«وقال غيره : العرب تقول : أَيْمُ اللَّهِ وَهَيْمُ اللَّهِ ، الْأَصْلُ : أَيْمُنُ اللَّهِ ، قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ هَاءً ، فَقِيلَ :  
هَيْمُ اللَّهِ ، وَرَبَّمَا اكْتَفَوْا بِالْمِيمِ ، وَحَذَفُوا سَائِرَ الْحُرُوفِ ، فَقَالُوا : مُمَّ اللَّهُ لِيَفْعَلَنَّ كَذَا ، وَهِيَ لُغَاتُ  
كُلِّهَا . . . » (ابن منظور : ١٣/٤٦٣) ، (الجوهري ، الصحاح ، يمن) ، وَيُقَالُ أَيْضًا : مِ اللَّهِ ،  
بِكسر الميم .

ومنها حذف آخر المنادى المرخم تخفيفا لكثرة الاستعمال (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ١/٢٦٩) .  
ومنها حذف نون لدن تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وهو قول سيبويه (ابن منظور : ١٤/٨٧) ،  
(السيوطي ، همع الهوامع : ٣/٢١٧) ، (سيبويه : ١/٢٦٥ ، ٣/٢٨٦) ، وذهب ابن مالك إلى أن  
حذف النون وَضُمَّ الدَّالُ أَوْ سَاكِنَتُهَا لُغَةً .

ومنها تخفيف الهمزة في قولهم : افعل هذا بادي بدي ، عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ تَرَكَّتْ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ ،  
لأنه مِنْ (بدأ) ، وَقِيلَ إِنَّ الْهَمْزَةَ خُفِّفَتْ وَقُلِبَتْ يَاءً سَاكِنَةً ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِإِدْغَامِ يَاءٍ (فعليل)  
فِيهَا ، أَوْ يَكُونُ الْأَصْلُ بَدَيْئًا (الميداني ، ١٩٥٥ : ١/٢٧٥) ، (الزنجشيري ، ١٩٢٠ : ٢/٨٨) ،  
(ابن الأنباري ، ١٩٨٣ : ٣٤) .

ومنها قولهم : «ذهبوا أيدي سبا»<sup>(١٨)</sup> عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ (سبا) حُذِفَتْ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ .

ومما يمكن عدّه من هذه المسألة من الأسماء ما ذهب إليه أبو القاسم الزنجشيري (السيوطي ،  
١٣٩٥ هـ : ١/٢٦٨) ، (السيوطي ، همع الهوامع : ١/٢٨٣) من أن آخر (الذي) حُذِفَ  
لِاسْتِطَالَتِهِمْ إِيَّاهُ ، فَخُفِّفَ بِحَذْفِ يَائِهِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ ، فَقِيلَ ، اللَّذَّ بِالْإِسْكَانِ ، وَاللَّذَّ بِالْكَسْرِ .

ومن ذلك أيضا (وَيَكُنَّ) على أن أصلها على مذهب أبي عمرو بن العلاء : وَيَلْكَ أَنْ ، فَحُذِفَت اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال ، على أن (أَنْ) معمولة لفعل مضمر ، أي : وَيَلْكَ اعْلَمْ أَنْ ، وذهب قُطْرُب إلى أن المحذوف لام خافضة ، لأن الأصل عنده : وَيَلْكَ لَأَنْ ، ويراى لي أن الصحيح كَوْن (وي) اسم فعل ، والكاف للتعليل ، ويعزّز ذلك كون (وي) مفصولة عن (كأن) في أحد الأقوال (الصّبّان : ١٩٨/٢) ، (السيوطي ، مع الهوامع : ١١٩/٥) .

وَمَا يُمَكِّنُ حمله على حذف اللام من الأسماء تخفيفا لكثرة الاستعمال قراءة قوله - تعالى - : «يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِكَ» (سورة طه : آية ٩٤) ، (سورة الأعراف : آية ١٥٠) : الألف في (أما) التي أصلها ياء حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، كقولهم : يَا بَنَتَ عَمَّا ، ويعزّز ذلك قولهم : يَا بَنِي أُمَّا ، ويا بن أمّاه . وقيل إن (ابن أم) جُعِلَا اسماً واحداً كخمسة عشر ، فبينا على الفتح ، والأول أظهر لما مرّ (١٩)

وَمَا حُذِفَ فِيهِ الحرف الأخير من الحروف (سَوَفَ) ، فقليل فيها : سَوُ ، وَسَفَ ، وَسَيَ ، على أن في الأولى والثالثة حُذِفَ اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وفي الثالثة أيضاً قلب الواو ياء ، أمّا الثانية ففيها حذف العين ، وهو عند ابن هشام من باب المبالغة في التخفيف (الأنصاري ، ١٩٧٩ : ٨٥) ، (ابن منظور : ١٠٩/٦) ، وَمَا حُذِفَتْ فِيهِ هذه اللام قول عدي بن زيد (٢٠) :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَسَوْ تَجِدُونَ بعدي وَإِنْ أَشْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعِاشُ وهذا الحذف من باب الضرورة الشعرية ، ولكن هذا لا ينفي أن (سو) لغة ؛ لأن ذلك مروى عن أهل الحجاز في غير ضرورة (المرادي ، ١٩٧٦ : ٤٣١) .

وَيُطَالِعُنَا حذف اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال في الأفعال المضارعة الناقصة غير المسبوقة بجازم ، ومن ذلك قولهم : لَا أَدْرِ ، بحذف الياء ، وأقبل يضربهُ لَا يَأُلُ بِضَمِّ اللام من غير واو (ابن منظور : ٢٥٤/٤) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢٢٧/٢) ، ولو تَرَ أَهْلَ مَكَّةَ (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٦٩) بحذف الألف .

وَمِنْ ذَلِكَ أيضا قولهم : يستحي ، فأصلها بياءين على لغة الحجاز . أمّا لغة تميم فبياء واحدة ، وقيل إن الياء في (استحييت) حذفت بعد نقل حركتها إلى الحاء قبلها ، فصارت (استحييت) (ابن منظور : ١٨/١٤) .

وَمَا حُذِفَتْ فِيهِ لام الماضي الناقص قراءة غير أبي عمرو بن العلاء : «وقلن حاش الله» (سورة يوسف : آية ٣١ : ٥١) على أن ألف (حاشي) حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال (العكبري : ٧٣١/٢) ، وفي كون (حاشي) فعلاً أو حرفاً خلافاً مبسوط في مظانه (٢١) .

وَمَا حُذِفَتْ فِيهِ لَامُ الْمُضَارَعِ الصَّحِيحَةِ (يَكُنْ) وَأَضْرَابُهَا إِثْمًا صُدِّرَ بِأَحْرَفِ الْمُضَارَعَةِ الْآخَرَى بِقِيْدِ كَوْنِ الْفِعْلِ مُجْزُومًا فِي الْوَصْلِ ، وَغَيْرِ مُتَّصِلٍ بِضَمِيرٍ نَصَبٍ ، وَغَيْرِ مُتَّصِلٍ بِسَاكِنٍ (ابن يعيش ، ١٩٧٣ : ١/١٩٦) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢/٢٢٨) ، وَمِنْ ذَلِكَ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا» (سورة مريم : آية ٢٠) . فَحُذِفَتْ النُّونُ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ لَا تَخْضَعُ لِسُلْطَانِ الْقِيُودِ السَّابِقَةِ<sup>(٢٣)</sup> . وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّ النُّونَ حُذِفَتْ لِمُضَارَعَتِهَا حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ بِالْغَنَةِ ، فَحُذِفَتْ كَمَا تُحَذَفُ هَذِهِ الْحُرُوفُ إِذَا سَبَقَ الْفِعْلَ بِجَاوِزٍ ، وَيَعَزُّزُ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُحَذَفُ إِذَا تَحَرَّكَتْ ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تُحَرِّجُهَا مِنْ هَذَا الشَّبهِ (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢/٢٢٨) .

#### ( ٥ ) حذف عين الكلمة

فِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ عَلَى حَذْفِ الْعَيْنِ فِي الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُضَارَعِ مَعْتَلِ اللَّامِ إِذَا كَانَتْ هَمْزَةً كَقَوْلِهِمْ : يَرَى فِي يَرَأَى ، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ لَمْ تُحَذَفْ فِيهَا الْهَمْزَةُ<sup>(٢٣)</sup> ، وَلَقَدْ عَدَّ النُّحَوِيُّونَ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ الْضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى التَّخْفِيفِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَذَكَرَ ابْنُ يَعْيشَ<sup>(٢٤)</sup> أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ بَابِ التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ بِالْقَاءِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى الرَّاءِ ، ثُمَّ حَذَفِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ يَعْزُزُهُ شَبُوحُ النُّقْلِ فِي حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ .

وَلَقَدْ وَرَدَ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَذْفُ الْهَمْزَةِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ (رَأَى) الْمَسْبُوقِ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ فِي كُلِّ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ وَالْمُسْنَدُ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ وَنَا الدَّالَّةِ عَلَى الْفَاعِلَيْنِ (سورة الفرقان : آية ٢٣) ، (سورة العلق : الآيات ٩ ، ١١ ، ١٣) ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٣/٣٧) ، (ابن منظور : اللسان - رأى -) :

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا  
وَيَجُوزُ أَنْ تُحَذَفَ هَذِهِ الْهَمْزَةُ أَيْضًا مَعَ (هَلْ) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٣/٣٨) ، (ابن منظور : اللسان - رأى -) ، (السيوطي ، همع الهوامع : ٦/٢٥٤) :

صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بَرَاعَ رِدٍّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلَابِ  
وَمِمَّا يُمْكِنُ حَذْفُ الْعَيْنِ قَوْلُهُمْ : لَمْ أَبْلُ فِي : أَبَالٍ ، فَحُذِفَتْ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى حَذْفِ عَيْنِ الْمَعْتَلِ الْأَجُوفِ صَحِيحِ اللَّامِ ، نَحْوُ : لَمْ أَخَفْ ، فَسُكِّنَتْ لَامُ (أَبَالٍ) حَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ (ابن منظور : ١٤/٨٧ ، ٢٥٤) ، (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٢/٢٢٧) .

وَمِمَّا حُذِفَتْ فِيهِ الْعَيْنُ مِنَ الْأَسْمَاءِ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (مَلِكٌ) الَّذِي حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ لِأَنَّ أَصْلَهُ : مَلَأُكَ ، فَحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ بَعْدَ نَقْلِ فَتْحَتِهَا إِلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ قَبْلُهَا ، وَفِي أَصْلِ (مَلِكٌ) ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ بِسَطْنِهَا فِي (ظَاهِرَةِ الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ) (الأنصاري ، ١٩٨٦ : ٨١) .

## (٦) حذف أحد حرفي التضعيف

في العربية مواضع حُذِفَ فيها حرف التضعيف تحذُّت عنها في موضع آخر من تألّيفي ، ومما يمكن حمله على الحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال تخفيف النون في (كأن) ، و(لكن) ، وأن ، وإن ، والقول نفسه في (قَط) و(قد) ، لأن أصلهما التثقيـل ، لأنهما من : قَدَدْتُ ، وَقَطَطْتُ (ابن منظور : ٣٢/١٣) ، (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

## (٧) حذف التنوين

في العربية مواضع حُذِفَ فيها التنوين تحذُّت عنها في موضع آخر (الحموز ، ١٩٨٤ : ٨٤٢) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ١٧٩) ، ومما يمكن عدُّ حذفه تخفيفاً لكثرة الاستعمال قراءة أنس «تسعة وعشر» (سورة المدثر : آية : ٣٠) : ذكر ابن جني (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٣٩/٢) أن أصل هذه القراءة : تِسْعَةٌ وعشر على أن التنوين حُذِفَ تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حُذِفَ في قولهم : سلامٌ عليكم للعلّة نفسها .

ومن ذلك أيضاً قراءة ابن محيصن الشاذة : «فلا خوفٌ عليهم» (سورة البقرة : آية ٣٨) على أن التنوين حُذِفَ تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وقيل إن هذه القراءة محمولة على حذف مضاف أو نيّة الألف واللام (النحوي : ١٦٩/١) ، (الخرائط : ورقة ٢٤٨) ، (العكبري : ٥٥/١) . وكثرة الاستعمال المذكورة في هاتين القراءتين ، وقول العرب : سلامٌ عليكم - ذكرها بعض النحاة ، ولعل ما يعزّز ذلك شيوع قولنا : لا خوف عليك على السنة كثير من الناس كشيوخ : لا عليك . وذكر النحاة . . يدل على الشيوع في ذلك الزمان .

ومما يمكن حمله على هذه المسألة أيضاً قراءة الأعمش الشاذة : «كل نفس ذائقة الموت» (سورة آل عمران : آية ١٨٥) بنصب (الموت) على أن التنوين حُذِفَ تخفيفاً لكثرة استعمال ذوق الموت ودورانه على الألسنة (الخرائط : ورقة ١٥٢٧) ، (النحوي : ١٣/٣ ، ٣٨/٧) ، (الزخشري ، ١٩٦٦ : ٤٨٥/١) .

ومن ذلك حذف تنوين العلم الموصوف ببنت في غير النداء ، كقولنا : هند بنت عاصم ، إذا كان العلم المؤنث مصروفاً ، فحُذِفَ التنوين لكثرة الاستعمال عند القدماء ، ولا يصح حذفه لالتقاء الساكنين كما في العلم الموصوف بابتين ، لأنه ليس في الكلام التقاء ساكنين ، لأن الأصل في العلم الموصوف ببنت أن يُذكر تنوينه (السيوطي ، همع الهوامع : ٥٧/٣) ، (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

## (٨) حذف حروف القسم وغيرها من الحروف الخافضة

ومما حُذِفَ من حروف القسم تخفيفاً لكثرة استعماله قراءة مروية عن الشعبي : «شهادة الله»



(سورة المائدة : آية ١٠٦) بالتنوين وقصر الهمزة على أن في الكلام حذف حرف القسم من غير تعويض ؛ لأن القسم مما يكثر في كلامهم (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٢٢/١) ، (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : اللَّهُ لَا فَعْلَنُ فِي : وَاللَّهُ لَا فَعْلَنُ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ .

وَمِنْ حَذْفِ الْخَافِضِ فِي غَيْرِ مَا مَرَحَذَفَهُ مَعَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَوَّلَةِ مِنْ (أَنْ) أَوْ (أَنَّ) ، وَهُوَ حَذْفُ مَطْرَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (الحموز ، ١٩٨٤ : ٧٢٣ - ٧٢٩) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ١٥٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي : لِلَّهِ أَبُوكَ ، عَلَى أَنَّ اللَّامَ الْخَافِضَةَ وَاللَّامَ الْآخَرَى قَدْ حُذِفَتَا تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

#### (٩) حذف الفعل العامل

فِي الْعَرَبِيَّةِ مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ حُذِفَ فِيهَا الْفِعْلُ الْعَامِلُ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (الحموز ، ١٩٨٤ : ٥٤٩) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ٢٠٣) ، وَلَعَلَّ مَا يَعْزِزُ دَوْرَ ظَاهِرَةِ الْحَمَلِ عَلَى كَثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ ابْنَ مَنْظُورٍ قَدْ حَمَلَ عَلَيْهَا حَذْفَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ : بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي : «وَالْبَاءُ الْأُولَى فِي (بَأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي) مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ ، قِيلَ : هُوَ اسْمٌ ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ مَرْفُوعًا ، تَقْدِيرُهُ : أَنْتَ مَفْدِيٌّ بِأَبِي وَأُمِّي ، وَقِيلَ : هُوَ فِعْلٌ وَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ ، أَيِ : فَدَنَيْتُكَ بِأَبِي وَأُمِّي ، وَحُذِفَ هَذَا الْمَقْدَرُ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَعِلْمُ الْمَخَاطَبِ بِهِ . . . » (ابن منظور : ٩/٤) ، (العكبري : ٣/١) .

وَلَعَلَّ مَا يَعْزِزُ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ النَّحَّاسِ (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٨/١) حَمَلَ حَذْفَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي بَابِ التَّحْذِيرِ عَلَى كَثَرَتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ مَعَ ابْنِ يَعِيشٍ فِي حَذْفِهِ فِي بَابِ الْقِسْمِ (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

وَمِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَذْفِ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمُنَادَى وَالْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي جَعَلَ عَوْضًا مِنْ ذِكْرِهِ (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

#### (١٠) حذف الاسم

وَلَعَلَّنَا نَسْتَطِيعُ حَمْلَ حَذْفِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْعَامَةِ الْمَفْهُومَةِ تَخْفِيفًا عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ ، وَبِخَاصَّةِ مَفَاعِيلِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَكْثُرُ دَوْرَانِهَا عَلَى الْأَلْسِنَةِ ، نَحْوُ : كُلٌّ ، وَاشْرَبٌ ، وَاقْرَأْ ، وَاكْتَبْ ، وَارْبُدْ ، وَجَاهِذْ ، وَشَاءَ . وَمِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : «لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ» (سورة مريم : آية ٤٢) ، (النحوي : ١٩٤/٦) ، «إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي يَتَّخِذْ لِي مِثْلَ مَا يَخْلُقُ . . .» (سورة البقرة : آية ٢٥٨) ، «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ . . .» (سورة

الزمر : آية ٤) ، وتكاد المواضع التي ذُكرَ فيها مفعول فعل المشيئة في القرآن الكريم لا تصل إلى خمسة (الحموز ، ١٩٨٤ : ٢٥٨) ، (الحموز ، ١٩٨٥ : ٧٥) .

ومن حذف الاسم في هذه المسألة حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) ، ولعل ما يعزّز ذلك قول ابن يعيش : «فإن أتيت بلولا ، وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد - ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة ، إلا أنه حُذِفَ خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رُفِضَ ظهوره» (ابن يعيش ، شرح المفصل : ٥٩/١) .

ومنه حذف اسم (لا) النافية للجنس في قولهم : لا عليك ، أو حذف خبرها في قولهم : لا بأس (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) .

ومنه حذف ياء المتكلم المضاف إليها (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٧/١) ، (الحموز ، ١٩٨٤ : ٣٦٢) .

#### ( ١١ ) الاستغناء بحركة عن حركة

في العربية مواضع كثيرة يمكن حلها على حذف الحركة (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٢٨٩/١) ، (شرح شواهد الشافية : ٤/٤٠٥) ، (ابن عصفور ، ١٩٨٠ : ٩٢) ، ولعل ما يمكن حمله على حذف الحركة الإعرابية تخفيفاً لكثرة الاستعمال قراءة إبراهيم بن أبي عبلة : «الحمد لله» (سورة الفاتحة : آية رقم ١) بكسر دال (الحمد) إتباعاً لكسرة اللام الخافضة لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، والقول نفسه في قراءة أهل البادية : «الحمد لله» بضم اللام الخافضة إتباعاً لضممة دال (الحمد) الإعرابية : «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً ، كما جاء عنهم لذلك : لم يك ، ولا أدر ، ولم أبُل ، وأيش تقول ، وجا يجي وسا يسو ، بحذف همزتيهما ، فلما أطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر . . » (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٧/١) .

ولعل ما ألباني إلى عدّ ما مرّ من باب الحذف أن الإنباع - كما يظهر لي - لا يتم إلا بحذف حركة المتبّع ليتفرّغ لحركة الإنباع ، أو ادّعاء قلبها .

ومما يمكن عدّه من باب حذف حركة البناء بناء (أين) على الفتح ، لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر ، فجاء بالفتحة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، لأن في البناء على الكسر نقلاً بالإضافة إلى ثقل الياء ، ولعل : ما يعزّز دور ظاهرة كثرة الاستعمال في (أين) بناء (جير) على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين لقلة استعمالها ، فهي لا تستعمل إلا في القسم (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٨/١) .

ومن ذلك أيضاً بناء (ثم) على الفتح للتخلص من التقاء الساكنين لكثرة استعمالها (السيوطي ،

١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١ . والقول نفسه في بناء (إن) وأخواتها على الفتح (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

ومما يحمل على الاستغناء بالفتح عن الكسر تخفيفا لكثرة الاستعمال نحو : من الناس (السيوطي ، ١٣٩٥ هـ : ٢٦٩/١) .

ومما سَكُنْ لكثرة الاستعمال مَيْمٌ (كَمْ) على مذهب الفراء ؛ لأنها في الأصل مركبة عنده من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية ، فحذفت الألف وأُسْكِنَتْ الميم كما قالوا : فَيْمٌ وَلَمْ ، وفَيْمٌ وَلَمْ (الفراء : ٤٦٦/١) . وفي العربية مواضع أخرى حُذِفَتْ فيها الفتحة ، حَرَكَةُ البناء ، وَمِنْ ذَلِكَ قراءة الحسن : «وذروا ما بقي من الربا» (سورة البقرة : آية رقم ٢٧٨) بإسكان الياء (النحوي : ٢٣٧/٢) .  
ومما يمكن حمله على كثرة الاستعمال في هذه المسألة أيضا إتباع حركة عين (امرؤ) لحركة لامه ، وإسكان فائه وكتب ألف الوصل لكثرة الاستعمال (ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٣٤/٩) ، (المبرد ، ١٣٨٨ هـ : ٩٣/٢) ، (الازهري : ٣٦٤/٢) ، (الأشموني : ٥٨٢/٢) .

ومن ذلك إسكان الهاء في : وَهَوَ ، وَهَيَ ، فَهَيَ ، تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ويجوز التخفيف أيضا مع همزة الاستفهام ، أَهَوَ ، أَهَيَ ، وهي مسألة أقل استعمالا من سابقتها (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠) ، وذكر الرضي أن من ذلك ، هَوَوَهَيَ ، وَلَمْ يَجُوزِ التخفيف في لام (كي) لقلة الاستعمال (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢٧٠/٢) .

## ( ٢ ) جعل الكلمتين كلمة واحدة

للحمل على كثرة الاستعمال أنْزَبَيْنِ في هذه المسألة لتخضع لسلطان الأصل النحوي أو اللغوي ، وَمَا يُعَدُّ منها (لا جَرَمَ) بمعنى (حقاً) : «وذهب الكوفيون إلى أن (جَرَمَ) اسم منصوب بـ (لا) التبرئة ، وهي بمنزلة لا بُدَّ أنك ذاهبٌ ، فَكَثُرَ استعمالها حتى صارت بمنزلة (حقاً) ، وكذلك فسَّرها المفسِّرون بمعنى الحق ، وحقا بمنزلة القسم بدليل قولهم : «لا جَرَمَ لأفعلن كذا» (ابن الأنباري ، ١٩٨٣ : ٥٤) ، (الحموز ، ١٩٨٤ : ١٣٧٢) .

ومن ذلك عَدُّ العلم المنادى الموصوف بابن وصفته كالاسم الواحد من حيثُ الفَتْحُ لكثرة الاستعمال ، نحو : يا زَيْدُ بْنُ عمرو ، ويجوز في المنادى في هذا المثال المصنوع الضمُّ والفتح ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أولى ، لأنه الأصل ، وذهب ابن كيسان إلى أن الفتح أكثر في كلام العرب ، لأن هذين الاسمين لكثرة استعمالهما كالاسم الواحد ، فيكون الفتح إتباعا لحركة (ابن) ، لأن بينهما حاجزا غير حصين . وألحق بذلك قول العرب : يا فلانَ بْنَ فلانٍ ، ويا ضَلَّ بْنَ ضَلٍّ ، ويا سيِّدَ بْنَ سيِّدٍ ، لكثرة استعمال ما مر كالعلم . ولا تصح هذه المسألة إذا كان المنادى غَيْرَ علم ، أو إذا كانت لفظة (ابن) غير صفة ، أو صفة غير متصلة ، نحو : يا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنَ عمرو ، أو صفة متصلة غير مضافة إلى علم ، وأجاز الكوفيون المسألة إذا وُصِفَ العلم المنادى بغير (ابن) ، لأن الاسم والنعت كالشيء الواحد .

وَمِنْ ذَلِكَ وَصَلَ (ما) الإسمية بحرف الجر نحو : أَخَذَ مَا أَخَذَتْ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الانفصال ، وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَلِشَبَاهَةِ الْإِسْمِيَةِ الْحَرْفِيَّةِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ <sup>(٣٦)</sup> . وَلَعَلَّ مَا يَعْرِزُّ دَوْرَ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ (مَعَ) لَا تُوصَلُ بِـ (مَنْ) لِقِلَّةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَتُوصَلُ (مِنْ) وَ (فِي) بِهَا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ مِنْ حَيْثُ الْكُتُبُ (السيوطي ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٣٢٣/٦) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً وَصَلَ (إِنَّ) الشرطية بِـ (لَا) لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، أَمَّا الْمَخْفَفَةُ فَلَا تُوصَلُ لِقِلَّةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الزَّائِدَةِ (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٣/٣٢٦) . وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي وَصَلِ الشرطية بِـ (ما) .

وَمِنْ ذَلِكَ (لِئَلَّا) ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ تُكْتَبَ (أَنَّ) الذائبة مفصولة ، وَلَكِنْ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ كُتِبَتْ مُوَصُولَةً : «وَكَذَلِكَ (لِئَلَّا) ، وَكَانَ حَقُّ الْمَشْدُودِ أَنْ يُكْتَبَ حَرْفَيْنِ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ إِلَّا أَنَّ وَجْهَ كِتَابَتِهَا حَرْفاً وَاحِداً مَا تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ الْوَصْلِ مِنْ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ» (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٣/٣٢٦) .

وَمِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ بَابِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ حَمَلًا عَلَى كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الْمَنْقُولَةِ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، نَحْوُ : عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ ، وَغَيْرُهُمَا ، فَهِيَ عِنْدَ الْجَوْهَرِيِّ بِمَنْزِلَةِ (هَلُمَّ) ، لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (ابن منظور : ٣/٣٢٦) .

وَمِنْ ذَلِكَ : يَا أَبْتَ أَوْ أَبْتِي فِي النِّدَاءِ ، فَهِيَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لِكَثْرَتِهَا فِي الْكَلَامِ (ابن منظور : ٤/١١) .

وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُ حَرْفِ النِّدَاءِ (يَا) وَلاَمِ الِاسْتِغَاثَةِ كَالْحَرْفِ الْوَاحِدِ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ : «وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : لَاَمِ الِاسْتِغَاثَةِ مَفْتُوحَةٌ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ لَاَمٌ خَفِضَ إِلَّا أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ فِيهِ قَدْ كَثُرَ . . . . . مَعَ (يَا) ، فَجُعِلَا حَرْفًا وَاحِدًا . . . . . قَالَ : وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا اللَّامَ مَعَ (يَا) حَرْفًا وَاحِدًا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا لَا وَقَوْلُهُمْ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ مَعْنَاهُ : لِأَيِّ شَيْءٍ فَعَلْتَهُ ؟ وَالْأَصْلُ فِيهِ : لِمَا فَعَلْتَ ؟ فَجَعَلُوا (مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ مَعَ الْخَافِضِ حَرْفًا وَاحِدًا ، وَاكْتَفَوْا بِفَتْحَةِ الْمِيمِ مِنَ الْأَلْفِ ، فَاسْقَطُوهَا» (ابن منظور : ٥٦٣/١٢) . وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ فُتِحَتْ لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ وَالْمُسْتَغَاثِ لَهُ ، وَقِيلَ إِنَّهَا بَعْضُ (آل) كَمَا مَرَّ ، وَهُوَ تَكْلُفٌ لَا نَحْوَجُ إِلَيْهِ .  
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً اسْمُ الْفِعْلِ (هَلُمَّ) كَمَا مَرَّ .

### ( ٣ ) الْقَلْبُ الْمَكَانِي فِي الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ

لِلْحَمْلِ عَلَى كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ أَثَرَيْنِ فِيهَا أَصَابَ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْقَلْبِ الْمَكَانِي تَخْفِيفاً ، فَلَقَدْ عُدَّ النُّحَوِيُّونَ كَثْرَةَ الِاسْتِعْمَالِ وَقَلَّتَهُ دَلِيلًا عَلَى الْمَقْلُوبِ وَالْمَقْلُوبُ مِنْهُ ، فَكَثُرَ الِاسْتِعْمَالُ يُعَدُّ أحياناً أَصْلاً ، أَمَّا قَلِيلُهُ فَمَقْلُوبٌ ، جَاءَ فِي (المتع في التصريف) : «أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ

النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل ، والآخر مقلوباً منه ، نحو :  
لَعَمْرِي وَرَعْمِي ، فَإِنْ (لَعَمْرِي) أكثر استعمالاً ، فلذلك ادَّعَيْنَا أَنَّهُ الْأَصْلُ (ابن عصفور ، ١٩٧٠ : ٦١٧/٢) .

وَمِمَّا عُدَّ أصلاً حلاً على ما مرَّ قولهم : آرام في آرام ، وأدر ، في أدور ، لأن الأرام والأدور أكثر استعمالاً مما قُلبَ منها ، ولعلَّ للدكتور إبراهيم أنيس عذراً في عده كثير الاستعمال مقلوباً ، لأنه أصبح مأنوساً ومألوفاً ، ولو تَقَيَّدْنَا بما مرَّ لَعَدَدْنَا آراءً وأباراً وأماقاً وغيرها أصولاً ، أو مقلوبةً عند الدكتور إبراهيم أنيس لما مرَّ ، وهو الظاهر ، لأن الأصول : آراء ، وأبار ، وأماق ، وهي أصول تكاد تكون مما تنوسي في العربية ، ولعلنا ننتهي من ذلك إلى أن ما أشار إليه النحويون والدكتور إبراهيم أنيس غير مطَّرد ، فلا نستطيع أن نتخذه قياساً ، ولعل ما يعرَّض ما نذهب إليه أن الرضي قد تنبَّه إلى هذه المسألة : «وكذا قُلَّةُ استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبةً ، فَإِنَّ رَجُلَةً فِي جَمْعِ رَجُلٍ أَقْلُ اسْتِعْمَالاً مِنْ رِجَالٍ ، وليست بمقلوبةً منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما . . . . . وكذا إن كانت إحداهما أَقْلُ استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقَلْبُ مقلوبةً من الكثرى ، كآرام وأدر مع آرام ، وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فَإِنَّ جَذَبَ أَشْهَرُ مَعَ أَنَّهَا أَصْلَانِ . . . » (٣٧) .

ولعل كثرة الاستعمال وقلته لا يخضع لسلطانها ما كان من باب جذب وجذب ، لأنها ليست من المقلوب على المذهب البصري (الحموز ، ١٩٨٦ : ٣٧) ، لأن كل فعل منها يتصرف تصرفاً تاماً ، وهما عند الكوفيين من المقلوب .

وَمِمَّا يُمْكِنُ حمل القلب فيه على ظاهرة كثرة الاستعمال قولهم : كَيْئاً في كَأَيٍّ ، بتقديم الياء ، لام الكلمة على الهمزة ، عينا (ابن جني ، ١٩٦٩ : ١٧٠/١) .

وَمِنْ ذَلِكَ أيضاً : مَلَاكَ في مَالِكَ ، على أن فتحة الهمزة نُقِلَتْ إلى الساكن قبلها ، ثم حُذِفَتْ الهمزة ، فصار مَلَكًا ، وذكر ابن جني أنه لما استمر استعمال العرب له بتخفيف الهمزة صار كأنه على فعل (ابن جني ، الخصائص : ٧٨/٢ - ٧٩) .

وقولهم : أشياء في شيء ، على أن الهمزة ، لام الكلمة - قُدِّمَتْ على الشين فائها ، لكرهية توالي همزتين متاليتين بينهما حاجز غير حصين ، فحدث القلب تخفيفاً لكثرة الاستعمال وتسويغ منع الصرف (الحموز ، ١٩٨٦ : ٣٧) .

ولعل ما يَرُدُّ ادِّعاء القلب المكاني في بعض الألفاظ عَدَمُ استعمال العرب للأصل المقلوب منه ، ويبدو ذلك واضحاً في ادِّعاء القلب فيما كان من باب سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ولَيْنٌ ، لأن المقلوب منه : سَوَيْدٌ ، وَمَوَيْتٌ ، وَلَيِّنٌ ، لم تستعمله العرب البتة . والقول نفسه فيما كان من باب (افتعل) نحو استند وأضرابها ، لأنها في الأصل : اتَّسَدَ ، لأن هذا الأصل لم تستعمله العرب إلا إذا عَدَدْنَا ما يُطَالَعُنَا به بعض العوام ، نحو : اتلوى ، اتكوى ، اتعمى ، اتفرى وأضرابها - أصولاً .

## ( ٤ ) الإمالة

لقد عدَّ البهاباذي (السيوطي ، همع الهوامع : ١٩٤/٦) وغيره كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة ، ومن ذلك إمالة الأعلام كالحجاج والعجاج رفعاً ونصباً . وذكر أبوحيان (السيوطي ، همع الهوامع : ١٩٤/٦) أن كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت لأجلها الألف . وذكر الأشموني أن الإمالة لكثرة الاستعمال شاذة لا يُقاس عليها بل يُقتصر على ما سُمِعَ (الصبان : ٢٣٥/٤) . ومن أجاز الحمل على كثرة الاستعمال في هذه المسألة ابن خالويه : «فإن سأل سائل : لم أمال أبو عمرو (وأصحاب النار) (سورة آل عمران : آية رقم ١١٦) ، ولم يمل (الجار الجنب) (سورة النساء : آية رقم ٣٦) ، وألفاهما متقلبتين من الواو ، ووزنهما سيان ، والأصل فيها : نَوْرُوجُورٌ ، فقلبوا من الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؟ فالجواب في ذلك أن النار كثر دورانه في القرآن ، فأماله تخفيفاً ، والجار لما قلَّ دَوْرُهُ في القرآن تركه على أصله ، والدليل على ذلك أن أبا عمرو يميل (الكافرين) (سورة البقرة : آية رقم ١٩ ، ٢٦٤) في موضع الجر والنصب لكثرة دوره في القرآن ، ولا يميل (الجبارين) في موضع النصب ، لأنه في القرآن في موضعين : (إن فيها قوماً جبارين) (سورة المائدة : آية رقم ٢٢) ، (وإذا بطشتهم بطشتهم جبارين) (سورة الشعراء : آية رقم ١٣٠)» (ابن خالويه : لوحة ٤١) .

ومن النحويين وغيرهم من حمل بعض القراءات على كثرة الاستعمال ليُعَدَّها عن الضعف . . . والشذوذ ، ومن هؤلاء ابن الجزري وأبو عمرو الداني ومكي بن أبي طالب (شلمي : ١٦٥) .

ومما جُمِلَ على كثرة الاستعمال وتوالي أربع كسرات في هذه المسألة (الكافرين) في قوله تعالى : «والله مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ» (سورة البقرة : آية رقم ١٩) ، ولا تصحُّ الإمالة في الشاكرين على الرغم من توالي الكسرات المشار إليها لقلة دورانه في القرآن الكريم (ابن خالويه : لوحة ٥١ ، ٥٢) .

ومن ذلك الحجاج والعجاج عَلَمَيْنِ في حالي النصب والرفع ، ولقد عُدَّتْ هذه الإمالة شاذة لخلوهما من الكسرة والياء ونحوهما من أسباب الإمالة ، وذكر أبو العباس المبرد أن الحجاج أميل للفرق بين المعرفة والنكرة ، الاسم والنعت (ابن يعيش ، شرح المفصل : ٦٣/٩) ، (المبرد ، ١٣٨٨ هـ : ٥١/٣) ، (سيبويه : ٢٦٤/٢) ، وهي محمولة عند سيبويه على كثرة الاستعمال : «وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحملوه على الأكثر ، لأن الإمالة أكثر في كلامهم . . . . .» (سيبويه : ٢٦٤/٢)

ومن ذلك أيضاً إمالة الناس في حالي الرفع والنصب لكثرة الاستعمال (ابن يعيش ، شرح المفصل : ٦٣/٩) ، (المبرد ، ١٣٨٨ هـ : ٥١/٣) .

ولعلَّ ما يُعزِّز أهمية كثرة الاستعمال في باب الإمالة أن أبا علي الفارسي يُعدُّ كثير الاستعمال فيها أَقْسُ مِنْ قَلِيلِهِ : «وكان إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب (طلبنا) وأقيس ، لأنَّ

الهاء قَدْ أَجْرِيَتْ متحركة مجرى الألف فيها ستره بعدُ إِنَّ شَاءَ الله . . » (الفارسي ، ١٩٦٥ : ٤٧/١) .

### ( ٥ ) الإعلال والإبدال

الإعلال هو الذي يدور في فلك حروف العلة والهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان ، وتغيير الهمزة لا يقال له عند الرضي (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٦٧/٣) إعلال بل يُقال إنه تخفيف . وأما الإبدال فتغيير يدور في فلك أي حَرْفٍ من الحروف الهجائية عِنْدَ بعض التصرفيين ، ولكن المتعارف عليه أنه تغيير يعتري أي حَرْفٍ بحيث يتحول إلى حرف صحيح سوى الهمزة ، وعليه فهو أعم وأشمل من الإعلال بأنواعه السابقة (الحموز ، ظاهرة التعويض : ٥) .

وللحمل على ظاهرة كثرة الاستعمال أثرٌ بينٌ في كثير من الألفاظ ، ومن ذلك قول العرب : جاءني المرء ، ورأيت المرء ، ومررت بالمرء ، بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة قبلها لكثرة استعمالهم لهذه اللفظة : «فلما كانت الراء التي هي عين الفعل قد تحركت بحركة الإعراب ، وكثرت هذه الكلمة في كلامهم . . . . . أغلوا لكثرة استعمالهم إيّاها ، فشبهوا الراء في قولهم : المرء ، والمرء والمرء بالخاء في الآخر ، والأخ ، والأخ ، . . . . . فلما اعتل هذا الاسم بإتباع حركة عينة حركة لامية ، وكثرت استعماله ، اسكنوا أوله وألحقوه همزة الوصل . . . . . » (ابن جني ، ١٩٥٤ : ٦٢/٢ - ٦٣) . ومنه قول أهل الحجاز للصواع صياغا ، بقلب أولى الواوين ياء لكثرة الاستعمال (ابن جني ، الخصائص : ٦٥/٢) ، (ابن منظور : اللسان - صوغ -) ، ثم أبدلت الياء الأخرى ياء للياء قبلها . ومنه قول العرب في النسب إلى طمى : طائى ، والأصل طيئى ، على أن الياء المكسورة قد حذفت حملا على حذف الياء المكسورة في كل اسم صحيح الآخر قبل آخره ياء مشددة عند إلحاق ياء النسب ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً على غير قياس قصداً للتخفيف لكثرة الاستعمال (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٣٢/٢) .

ومما جمل على الإبدال تخفيفاً لكثرة الاستعمال جعلهم الدولج من الولوج ، على أن الواو قلبت تاء ، ثم قلبت التاء دالاً ، لأن التولج أكثر استعمالاً من الدولج (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢٢٨/٣ - ٢٢٩) .

ومن ذلك كون الهاء في (أنه) في الوقف بدلاً من الألف : لأن الألف أكثر استعمالاً منها ، ولذلك عُدَّت مُبْدَلاً منها (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢٤/٣) .

ومن ذلك قولهم : بن ولا بن ، على أن النون مبدلة من اللام لكثرة استعمال بل وقلة استعمال بن ، لأن الحكم على الأكثر لا على الأقل ، وقيل إن (بن) لغة بني سعد وكتب ، وهي مسموعة من الباهليين (ابن منظور : ٦٠/١٣) .

ومن ذلك قولهم : فم ، وفمت ، وفمت ، على أن الفاء مبدلة من التاء ، لكثرة استعمال التاء ، ولذلك عُدَّت مُبْدَلاً منها (ابن منظور : ٨١/١٢) . ومن ذلك : ذعالت في ذعالب ، على أن التاء مبدلة من الباء لكثرة استعمالها ، فالباء مُبْدَلٌ

منه ، وقيل إنها لغتان (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ٢٢٢/٣) ، (ابن منظور : اللسان - ذعلب -) .  
وَمَّا مَرَّيْتَيْنِ لَنَا أَنَّ كَثْرَةَ الاسْتِعْمَالِ لَهَا دَوْرٌ رَئِيسٌ فِي مَعْرِفَةِ الْمُبْدَلِ مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، فَلَوْلَا هَا لَا تَبَسَّ  
الأمْر ، وحملنا على هذه الظاهرة تُعَدُّ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «حَتَّى حِينَ» (سورة يوسف : آية رقم ٣٥)  
أولى بالأخذ بها من قراءة «عَتَى» بالعين (ابن جني ، ١٩٦٩ : ٣٤٣/١) .

#### ( ٦ ) مسائل أخرى مِنْ أَبْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ

وتشيع ظاهرة الحمل على كثرة الاستعمال في مسائل أخرى من أبواب النحو والصرف ، ومنها  
جموع التكسير : ومن ذلك كَوْنُ (فُعُول) جمعاً لـ (فَعْل) أَكْثَرُ مِنْهُ جَمْعاً لـ (فَعْلَةٍ) لكثرة استعمال (فَعْل)  
وخفته ، ولذلك كَانَ أَكْثَرَ تَصَرُّفاً مِنْ (فَعْلَةٍ) . (الاستراباذي ، ١٩٧٥ : ١٠٠/٢ - ١٠١) .

ومن ذلك كون (فواعل) تكسيراً لـ (فاعلة) صفة للأنثى أظهر وأولى من كونه تكسيراً لـ (فاعل)  
صفة لمذكر عاقل ، لشيوعه وكثرة استعماله ، وكونه تكسيراً لـ (فاعل) يُعَدُّ عند بعض النحويين من باب  
الشدوذ على الرغم من أن في العربية ما يزيد على الثلاثين لفظاً مِنْ صفات الْعُقُلَاءِ المذكور مَكْسُرةً  
عليه<sup>(٢٨)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ إِجَازَةُ تَكْسِيرِ مَا فِيهِ يَاءُ النِّسْبِ عَلَى (فَعَالِيٍّ) لِأَنَّ النِّسْبَ قَدْ أَصْبَحَ مَنْسِياً لِكَثْرَةِ  
استعماله ودورانه على الألسنة ، لِأَنَّ (فَعَالِيٍّ) يَطْرُدُ فِيهِ كُلُّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ سَاكِنٍ الْعَيْنَ زِيدَتْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ  
مَشْدُودَةٌ لَغَيْرِ تَجْدِيدِ النِّسْبِ ، نَحْوُ : كُرْسِيٍّ وَكَرَاسِيٍّ ، وَمِمَّا أَصْبَحَ فِيهِ النِّسْبُ مَنْسِياً لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ :  
مَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٍّ<sup>(٢٩)</sup> ، وَبُخْتِيٍّ وَبُخَاتِيٍّ<sup>(٣٠)</sup> وَظَهْرِيٍّ وَظَهَارِيٍّ<sup>(٣١)</sup> .

وَمِمَّا يُحْمَلُ عَلَى كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ كَوْنِ (عَلِمَ) وَأَخَوَاتِهِ أَصْلًا فِي التَّعْلِيقِ عَنِ الْعَمَلِ ، لِكَثْرَةِ  
استعماله في هذه المسألة ، وَلِذَلِكَ تُعَدُّ الْأَفْعَالُ الْآخَرَى الَّتِي تَعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَشَارِ  
إِلَيْهِ (ابن قيم الجوزية : ١٥٧/١) .

وَمِمَّا يَعْدُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَقَوَعُ (مَعاً) حَالاً (النحوي : ٣٠٥/١) ،  
(السيوطي ، همع الهوامع : ٢٢٨/٣) ، وَكَوْنُ (أَيَّانَ) ظَرْفُ زَمَانٍ لِلِاسْتِفْهَامِ أَوَّلَى مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي  
الْجَزَاءِ ، فَيَجْزَمُ فَعْلَيْنِ مُضَارَعَيْنِ (النحوي : ٤١٩/٤) وَكَوْنُ (عُذْرٌ) مِنْ بَابِ (فَعْل) فِي سَبِّ الْمَذْكَرِ  
مُسْتَعْمَلًا فِي النَّدَاءِ أَوَّلَى وَأَظْهَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ<sup>(٣٢)</sup> ، وَكَوْنُ مَا لَحِقَتْهُ أَلْفٌ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا : يَا  
عَجْبَاهُ ، فِي النَّدْبَةِ - أَوَّلَى مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمَنَادَى غَيْرِ الْمُنْدُوبِ ، كَقَوْلِ امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ : فَصِخْتُ  
يَا عُمَرَاهُ ، فَقَالَ : يَا لَبِيَّكَاهُ ، وَكَوْنُ (مَتَى) أَظْهَرُ فِي الزَّمَانِ مِنْ (أَيَّانَ) لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ (ابن يعيش ،  
شرح المفصل : ١٠٦/٤) .

وَبَعْدُ فَلَعَلَّكَ تَتَّفَقُ مَعِيَ أَخِي الْقَارِيءُ فِي أَنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ تَطَالُعُنَا فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ مِنَ النُّحُو  
وَالصَّرْفِ ، وَأَنَّ النُّحَوِيْنَ يُكْثِرُونَ مِنَ الِاتِّجَاءِ إِلَيْهَا عِنْدَ اسْتِعْصَاءِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَأَنَّهَا مِنَ الْوَسَائِلِ



الرئيسية في المفاضلة بين مسألتين ، فأرجو أن يكون هذا البحث على ما فيه من إيجاز شديد وتناسٍ لبعض المسائل التي يمكن أن تُخضعها لسلطان هذه الظاهرة رغبةً في الاختصار وهجر الإطالة ، وأرجو أن يكون متكاملًا ، والله أسأل أن يوفقنا عالمين ومتعلمين لخدمة لغة القرآن الكريم .

## الهوامش

- (١) انظر : الخصائص : ٩٦/١ - الأشباه والنظائر في النحو ، ٢٠٩/١ - ، المتع في التصريف : ٤٦٥/٢ ، لسان العرب (قود) ، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط : ٢٠/١ .
- (٢) انظر : مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط : ٢٠/١ ، ٩/٢ ، الأشباه والنظائر ٢١٠/١ ، الخصائص ، ٩٦/١ ، المتع في التصريف : ٤٦١/٢ .
- (٣) انظر ، ٢٦٦/١ «باب كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية» .
- (٤) انظر في تفصيل هذه المذاهب المختلفة : مشكل إعراب القرآن : ٥/١ ، إعراب القرآن : ١١٦/١ ، حاشية الشهاب : ٥٠/١ ، البحر المحيط : ١٦/١ ، معاني القرآن ، ١/١ - ٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٤/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٥/١ - ١٦ ، شرح الشافية ، ٢٣٠/٣ ، المقنع في رسم المصحف : ٣٦ ، الكشف : ٣٥/١ ، إعراب ثلاثين سورة : ١٠ .
- (٥) انظر : ٣١٨/٦ - ٣٣٥ ، وانظر : شرح الشافية : ٣٣١/٣ ، سراج الكتبة ٣٦ ، الأشباه والنظائر : ١٢/١ - ١٣ ، نتيجة الاملاء : ٣٠ .
- (٦) انظر : البحر المحيط : ١٥/١ ، اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٣ ، حاشية الشهاب : ٦٢/١ - ٦٣ ، اشتقاق أسماء الله : ٤ ، تفسير أسماء الله الحسنى : ٢٨ .
- (٧) انظر : همع الهوامع : ١٢٦/٥ ، الأشباه والنظائر : ٢٦٧/١ . وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة .
- (٨) لغاتها هي : كائى ، كاء ، كاي ، كآ .
- (٩) شرح الشافية : ٥٠/٣ - ٥١ وانظر في هذه المسألة ، لسان العرب : ٦٩/١١ ، المختضب : ٩٧/٢ ، المتع في التصريف : ٦١٩/٢ ، المقرب ، ٩٩/٢ ، الكتاب : ٣٠٥/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٦/٢ - ١٧ ، همع الهوامع : ٢٥٢/٦ ، شرح المفصل : ١١٥/٩ .
- (١٠) انظر : ديوان الفرزدق : ٥٥٦ ، الخصائص : ٩٩/١ ، المحتسب : ٣٦٤/٢ ، الإنصاف : ١٨٨ ، شرح المفصل : ٣١/١ ، خزانة الأدب : ١٠٣/١٠ ، ٢٤٧/٢ .
- (١١) يروى هذا الشاهد : يَدْعُ ، وَيَدْعُ ، فلا حذف فيها . انظر المحتسب : ٣٦٥/٢ .
- (١٢) انظر : شرح الشافية : ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ ، المتع في التصريف : ٢٢٢/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٨٥٧/٢ ، مشكل إعراب القرآن : ٤٧/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١١٤/٢ ، القاموس المحيط (تخذ) ، لسان العرب (أخذ) .
- (١٣) الغبن : الخديعة في الرأي ، والخال : الاختيال والتكبر .
- (١٤) انظر مجمع الأمثال : ٤٣٦/١ ، رقم : ٢٣٠٩ ، الحذف في المثل العربي : ٥٥ . في (لسان العرب : أيس) : «جيء به من حيث أيس وليس» .
- (١٥) انظر : همع الهوامع : ٧٤/٣ ، الحذف في المثل العربي : ٢٤٢ ، المساعد على تسهيل النوائد : ٥٢٦/٢ ، الكتاب : ٢١٥/٢ - ٢١٧ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٢٦/٣ مغنى اللبيب : ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدى : ٧٧/٢ .
- (١٦) انظر : المتع في التصريف : ٦١٩/٢ ، شرح التصريف الملوكي : ٣٦٢ ، شرح المفصل : ٩/٢ ، المقرب : ١٩٩/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٢٤/١ ، ١٢/٢ .

- (١٧) انظر : توضيح المقاصد : ٢٧٣/٥ ، حاشية الصبان : ٢٧٦/٤ ، لسان العرب (يمن) ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣٠٠/٥ ، الكتاب : ٥٠٣/٣ ، مع الهوامع : ٣٢٩/٤ ، الإنصاف : ٤٠٤/١ ، شرح الشافية : ٢٥٤/٢ ، شرح الكافية : ٣١٣/٢ .
- (١٨) انظر : منشور الفوائد : ٣٤ ، المتقضب : ٢٦/٤ ، شرح المفصل : ١٢٢/٤ ، شرح الكافية : ٢٨٩/٢ .
- (١٩) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٥٩٥-٥٩٦ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ٤٧٨/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٢٣١/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٧٥/١ ، تفسير القرطبي : ٢٩٠/٧ ، البحر المحيط : ٣٩٦/٤ ، الكشف : ٥٧٨/١ ، إعراب القرآن : ٦٣٩/١ ، مع الهوامع : ٣٠٢/٤ .
- (٢٠) انظر : الجنى الدانى : ٤٣١ ، الدرر اللوامع : ٧٨٩/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٤١ ، مع الهوامع : ٤٧٦/٤ .
- (٢١) انظر : مع الهوامع : ٢٨٥-٢٨٨ ، التبيان في إعراب القرآن : ٧٣١/٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : ١٠/٢ ، الحجة في علل القراءات السبع : ٦٩/١ ، النشر في القراءات العشر : ٢٨٤/٢ .
- (٢٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ١٩٦/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٣-١١٥ ، الحجة في علل القراءات السبع : ٨٩/١ ، لسان العرب (كان) ، المنصف : ٢٢٧/٢ .
- (٢٣) انظر : الأشباه والنظائر : ٢٦٨/١ ، المتع في التصريف : ٦٢١/٢ ، شرح المفصل : ١١٠/٩ ، سر صناعة الإعراب : ٨٦/١ ، الخصائص : ١٥٣/٣ ، نوادر أبي زيد : ١٨٥ .
- (٢٤) انظر شرح المفصل : ١١٠/٩ ، وانظر : سر صناعة الإعراب : ٨٧/١ ، لسان العرب (رأى) ، شرح الملوكي : ٣٧١ ، المقرب : ٩٩/٢ ، الكتاب : ٥٤٦/٣ ، الأمل الشجرية : ١٨/٢ .
- (٢٥) انظر : مع الهوامع : ٥٣-٥٩ ، منشور الفوائد : ٤٧ ، شرح المفصل : ٥/٢ ، الأشباه والنظائر : ٢٦٨/١ .
- (٢٦) انظر : مع الهوامع : ٣٢/٦ ، شرح الشافية : ٣٢٦/٣ ، كتاب الكتاب : ٥٧ ، المقنع : ٧٩ .
- (٢٧) انظر ظاهرة القلب المكاني في العربية : ٣٧ ، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة : الجزء : ٣١ ، ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣ م (ملك ملاك ، ملائكة) - وانظر الأعداد : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ .
- (٢٨) انظر : شرح شواهد الشافية : ١٤٢/٤ ، كتاب التكملة : ٤٦٥ ، مع الهوامع : ١٠٦/٦ ، الكتاب : ٦٣٢/٣ ، ٣٧٧/٤ ، ٣٩١ ، لسان العرب (هلك) ، خزانة الأدب : ١٥٤/٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٩/٤ ، تاج العروس (قرأ) ، الفيصل في ألوان الجموع : ٧٥-٧٩ ، جموع التصحيح والتكسير في العربية : ٥٥-٥٨ ، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل : ١٦١/١ .
- (٢٩) مهري : منسوب إلى مَهْرَة (قبيلة يمنية) ، وكثر استعماله فصار اسماً للنجيب من الإبل . انظر : لسان العرب (مهر) ، حاشية الصبان : ١٤٤/٤ .
- (٣٠) بُخِّي : منسوب إلى بُخْت من الجمال الخراسانية ، التي اشتهرت بقوتها وجسمها ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً لكل جمل قوي أصيل . انظر : لسان العرب (بخت) ، حاشية الصبان : ١٥٤/٤ .
- (٣١) ظَهْرِي : منسوب إلى الظهر على غير قياس ، ثم كثر استعماله حتى أصبح يطلق على البعير المعد للحاجة . انظر : لسان العرب (ظهر) .
- (٣٢) انظر : شرح شواهد الشافية : ٤٠٠/٤ ، مغنى اللبيب : ٤٨٦ ، مع الهوامع : ٦٨/٣ ، رصف المباني : ٢٧ ، الجنى الداني ، ٢٠٢ .

## المراجع العربية

- إبراهيم ، عبد العليم  
ابن الاثير
- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ، القاهرة : مكتبة الغريب ، ١٩٧٥ م .  
النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، القاهرة : دار  
إحياء الكتب العربية ، الحلبي وشركاه .

- ابن الأنباري ، أبو بركات
- الإغراب في جدل الإعراب ولع الأدلة ، تحقيق الأفغاني بيروت : دار الفكر ، ١٩٧١ م .
  - الإنصاف في مسائل الخلاف .
  - البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبد الحميد ومراجعة مصطفى السقا ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٠ م .
  - شرح القصائد السبع الطوال ، تحقيق عبد السلام هارون ، مصر : دار المعارف ، ١٩٦٣ م .
  - منشور الفوائد ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
  - الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ ، بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر .
  - سر صناعة الإعراب ، ط ١ ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤ م .
  - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصيف وزميله ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، ١٩٦٩ م .
  - المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمبازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى أمين ، مصر : مكتبة البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .
  - مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط .
  - النشر في القراءات العشر ، بيروت : دار الفكر .
  - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دمشق : دار الحكمة - حلبوني .
  - القراءات ، استانبول : مراد ملا ، رقم ٨٥ .
  - كتاب الكتاب ، تحقيق إبراهيم السامرائي وزميله ، الكويت : دار الكتب الثقافية ، ١٩٧٧ م .
  - جهرة اللغة ، طبعة جديدة بالأوفست ، بغداد : مكتبة المثنى .
  - المخصص ، ط ١ ، القاهرة : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٩١٦ م .
  - الأمالي الشجرية ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
  - شرح جمل الزجاجي ، تحقيق صاحب أبوجنح ، بغداد : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٩٨٠ م .
  - ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد : دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
  - المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواربي وعبد الله الجبوري ، بغداد : مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٩٧١ م .
  - الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، ط ١ ، ١٩٧٠ م .
  - تفسير ابن عطية ، تحقيق أحمد صادق الملاح ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة القرآن والسنة ، ١٩٧٤ م .
  - المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .
  - أدب الكاتب ، تحقيق محمد الدالي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
  - المعاني الكبيرة في أبيات المعاني ، تصحيح سالم الكرنكوي ، بيروت : دار النهضة الحديثة ، ١٩٥٣ م .
  - بدائع الفوائد ، بيروت : دار الكتاب العربي .
- ابن جني ، أبو الفتح
- ابن الحاجب
- ابن الجزري
- ابن خالوية
- ابن درستويه
- ابن دريد
- ابن سيده
- ابن الشجري
- ابن عصفور
- ابن عطية
- ابن عقيل
- ابن قتيبة
- ابن قيم الجوزية

- ابن منظور  
ابن يعيش
- لسان العرب ، بيروت : دار بيروت .  
- شرح المفصل ، ادارة الطباعة المنيرية .  
- شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب : المكتبة العربية ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .
- أبو السعود ، عباس  
أزميز ، محمد
- الفصل في ألوان الجموع ، مصر : دار المعارف .  
حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ،  
ديار بكر : المكتبة الإسلامية .
- الأزهري ، خالد  
الاستراباذي ، رضي الدين
- شرح التصريح على التوضيح ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .  
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، بيروت : دار  
الكتب العلمية ، ١٩٧٥ م .
- الأشموني
- شرح الكافية ، بيروت : دار الكتب العلمية .  
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،  
بيروت : دار الكتاب العربي .
- الأنصاري ، أبو زيد  
الأنصاري ، ابن هشام
- نوادير أبي زيد الأنصاري ، بيروت ، ١٩٦٧ م .  
معنى اللبيب ، تحقيق مازن المبارك وزميله ، مراجعة ، سعيد الأفغاني ، بيروت :  
دار الفكر ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .
- البغدادى ، عبد القادر
- خزانة الأدب ولب الباب العرب على شواهد شرح الكافية ، مصر : المطبعة  
الأميرية ببولاق ، ط ١ ، ١٢٩٩ هـ .
- الجوهري  
الحموز ، عبد الفتاح
- شرح شواهد الشافية .  
- الصحاح ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٢ .  
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، الرياض : مكتبة الراشد ،  
ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- الحذف في المثل العربي ، عمان : دار عتار ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .  
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، الرياض : مكتبة الراشد .  
- ظاهرة التعويض في العربية ، عمان : دار عتار ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .  
- ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عمان : دار عتار ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .  
- معجم الأفعال المتعدية إلى مفعول غير صريح محذوف ، عمان :  
دار عتار .
- الحمصي ، الشيخ ياسين ابن زيد
- حاشيته على شرح الشهاب أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب الندى على  
المقدمة المسماة بشرح قطر الندى وبل الصدى .  
الدر المصون ، القاهرة : رسالة دكتوراه في الأدب ، ١٩٧٧ .  
أصول الإملاء ، الكويت : مكتبة الفلاح ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .  
المقنع في رسم المصحف ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، القاهرة : مكتبة  
الكلبيات الأزهرية .
- الخراط ، أحمد  
الخطيب ، عبد اللطيف  
الداني
- ديوان ذي الرمة ، كامبرج : نشر كارليل هنري هيس مكارتن ، ١٩١٩ م .  
رسالتان في اللغة ، منازل الحروف والحدود ، الحدود في اللغة .  
تاج العروس ، الكويت : وزارة الاعلام .  
تفسير أسماء الله الحسنى ، تحقيق أحمد يوسف الدقاق ، دمشق : دار المأمون  
للتراث ، ط ٤ ، ١٩٨٣ م .
- ذو الرمة  
الرماني  
الزبيدي  
الزجاج ، أبو اسحق
- اشتقاق أسماء الله ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- الزجاجي ، أبو القاسم

- كتاب اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، دمشق : المطبعة الهاشمية ، ١٩٦٩ م .
- أساس البلاغة ، القاهرة : كتاب الشعب ، ١٩٦٠ م .
- الكشف ، القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٦٦ م .
- المستعصي في أمثال العرب ، الهند ، ١٩٢٠ م .
- ديوان الهذليين في أشعار الهذليين ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج : دار العروبة .
- ديوان الأخطل ، شعر الأخطل ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب : دار الأصمعي ، ١٩٧٠ م .
- الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥ هـ .
- كتاب الاقتراح ، حلب : دار المعارف .
- مع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم ، بيروت : دار البحوث العلمية .
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، مصر : دار نهضة مصر للطباعة والنشر .
- الدرر اللوامع ، كردستان بالجلالية ، ١٣٢٨ هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مصر : دار إحياء الكتب العربية .
- الأغاني ، مصر : مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، ١٣٢٣ هـ .
- الإنتصاف من الإنصاف ، مصر : مطبعة السعادة ، ط ٤ ، ١٩٦١ م .
- جوع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ، القاهرة : مكتبة الخانجي .
- جهرة الأمثال ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البيجاوي .
- نتيجة الإملاء ، القاهرة : مطبعة حجازي ، ط ٥ ، ١٩٣٧ .
- جامع الدروس العربية ، بيروت - صيدا : المطبعة العصرية ، ط ٥ ، ١٩٧٢ م .
- كتاب التكملة ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان ، بغداد .
- الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق علي الجندي وزميله ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٥ م .
- معاني القرآن ، تحقيق عبد الفتاح شلبي ، مراجعة علي الجندي ناصيف ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ديوان الفرزدق ، القاهرة : نشر عبد الله اسماعيل الصاوي ، ط ١ ، ١٩٣٦ م .
- القاموس المحيط ، القاهرة : مؤسسة الحلبي وشركاه .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ م .
- ضرائر الشعر ، تحقيق محمد زغلول سلام وزميله ، الاسكندرية : منشأة المعارف .
- وصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط دمشق : مطبعة زيد بن ثابت ، ١٩٧٥ م .
- المختضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٨ هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق عبد الرحمن سليمان ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية .
- الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه حسن ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- عبث الوليد ، دمشق ، ١٩٣٦ م .
- مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٩٥٥ .
- الزخشمري
- السكري
- سيبويه
- السيوطي
- شلبي ، عبد الفتاح
- الشنقيطي ، أحمد بن أمين
- الصّبّان
- الأصفهاني ، أبو الفرج
- عبد الحميد ، محمد محي الدين
- عبد العال ، عبد المنعم سيد
- العسكري ، أبو هلال
- العكبري ، أبو البقاء
- عناني ، مصطفى
- الغلايني
- الفارسي ، أبو علي
- الفراء
- الفرزدق
- الفيروزآبادي
- القرطبي
- الفيرواني ، القزاز
- المالقي
- المبرد
- المرادي
- المعري ، أبو العلاء
- الميداني

- النحاس ، أبو جعفر  
النحوي ، أبو حيان  
هارون ، عبد السلام
- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧٧ م .  
البحر المحيط ، الرياض : مطابع النصر الحديثة .  
قواعد الإملاء ، الكويت : مكتبة الأمل ، ١٩٦٧ م .
-